Copyright © King Saud University

Copyright @ King Saud University

الرقم ٤١٨٩

مجموع فيه ٣ كتب

58


مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

الرقم ٤١٨٩ ف ٤/٨٨٢

العنوان مجموع يشتمل على ثلاثة كتب أولها: شرح تحرير العوامل

المؤلف عدد من المؤلفين

تاريخ النسخ ١١١٦هـ، ١١١٨هـ القرن الثاني عشر الهجري

اسم الناسخ حسين بن مصطفى، ؟

عدد الأوراق ١٤٧ ق ٢٠,٦×١٤ سم

ملاحظات ١٦٠

٢

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

افتتح كتابه بالاستعارة الدالة على ان احسن الكلام حمد مبدع ذي الانعام
تنبيها على ان صدور الحمد عنه في صدر المقالة ومفتتح الرسالة ليس عن تقليد
وجهل بلبيغة الحال بل عن علم واتقان بان الحمد افضل المقال واجمل حديث
ولدي ارباب الكمال والافتتاح بهذا النمط العجيب والنهج الغريب
لا يوجب خروج الحمد عن الابتداء ليكون مخالفا للحديث المشهور ومقتفيا
لغير سنن الجمهور لان الابتداء المذكور في الحديث محمول على معنى يجوز تعلقه
بامور متعددة فتوطئة بما هو سبب لحسن الحمد في اول الكلام لا يلزم خروج
الحمد عن صدر المقال وحمل الابتداء على هذا المعنى يدفع التعارض بين
حديثي الابتداء بالتسمية والتحميد على انه يمكننا ان يقال ان هذا الكلام حمد
لان الحمد وصف بالجميل على قصد التعظيم والتبجيل ولما كان للنشاط
وفور اهتمام باثبات هذا الحكم صدره به ثم اكد الجملة بان التأكيد
فقال ان ابهى درر ابهى اسم التفضيل من البهاء وهو الحسن اللطيف
الفائق والدرر جمع درة والدر المجرد عن التاء اسم جنس تقع على القليل
والكثير وليس جمعا والاسم جمع لذي التاء لانهما لا يقعان على القليل ومن
ههنا ظهر الفرق بين اسم الجنس واسم الجمع لكن تمييز اسم الجنس عما يكون عريقا
في معنى الجمع بحيث لا يطلق على الواحد والاثنين على ما علم مثلا فامتياز مثل
هذا الجنس عن اسم الجمع في غاية الصعوبة وما يقال ان عدم اطلاق اسم
الجمع على القليل بالوضع والاستعمال وعدم استعمال اسم الجنس الغريق

في

الغريق في معنى الجمع بالاستعمال فقط فيتجه تارة باعتبار تنتظم على صيغة المجهول من النظم
وهو جمع اللالي في العقد ويروى بالياء والتاء على انه صفة المجهول المضاف او المضاف
اليه والصواب هو التاء لان اسم التفضيل اذا كان بعض المضاف اليه واضيف الى النكرة
ينبغي ان يكون جزء من جملة معينة بعده مجتمعة منه امثاله ولا يجوز زيد افضل رجلين
وافضل رجال اذ لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير معينة واما اذا جعل صفة
للمضاف اليه وهو درر صارت كانها معينة فحصلت الفائدة ببنان البيان البنان
بفتح الباء الموحدة والنون الاصابع والبيان الفصاحة يقال فلان ذو بيان اي فصيح
وهو ابين من فلان اي افصح منه واوضح كلاما وقال صاحب الكشاف البيان المنطق الفصيح
المعرب عما في الضمير والباء الجارة في ببنان للاستعانة نحو كتبت بالقلم واضافة البنان
الى البيان بمعنى اللام والبيان المضاف اليه استعارة بالكناية والبنان المضاف تخييلية
وذكر الدرر والتنظم ترشيح ازهر افعل تفضيل من زهر يزهر بمعنى اشرف منصوب
معطوف على ابهى زهر الزاء المعجمة وسكون الهاء اسم جنس بمعنى الورد وقد صحح بعضهم
زهر بضم الزاء وفتح الهاء ليكون موافقا في الوزن الدرر وهو وان امكن تصحيحه بانه
جمع زهرة وهو البياض وفعلة الفاء وسكون العين يجمع على فعل كالركبة والدال لكن
المشهور المسموع دراية ورواية تنتشر على صيغة المضارع المجهول من النشر وهو
ضد النظم في اردان جمع ردن بضم الراء وسكون الدال وهو مقدام الكم للثوب
الاذهان جمع ذهن وهو قوة معدة لاكتساب الحدود وقد يعبر عنه بالعقل
تارة وبالنفس اخرى حمد مبدع خبر ان وتقديم المسند اليه للتشويق الى ذكر
الخبر ليتمكن في الاذهان بعد وروده ولا يجوز ان يقال حمد مبدع اسم ان وابهى درر

خبره مقدم عليه لانهما سيان في التخصيص وان كان في تقديمه تشويق الاذهان وايضا
محط الفائدة هو حمد مبدع فان المتكلم الملقي للكلام الى مخاطب عارف لا يهمه من
تنظم بشأن البيان طالب للحكم عليه بحكم على ما هو اوضح عنده لمخاطب الحكم واضح
عنده ايضا لكن وضوحه دون وضوح المحكوم عليه والابداع لغة عبارة عن عدم
النظر وفي الاصطلاح اخراج الشيء من العدم الى الوجود بغير مادة انطق الموجودات
من الافلاك وما فيها والارضين وما عليها اي جعلها ناطقة بلسان الحال والمقال او جعلها
مدركة بآيات وجوب وجوده اي بعلاماته والدلائل الدالة على ان ذاته واجب
الوجود وما سواه من الكائنات ممكن وبعوبه بانه نظير وشريك ممتنع والباء في بآيات
على تقدير معنى النطق يجوز ان يكون للتعدية فيكون المنطق به والمدركة هو الايات
والسببية فيكون المفعول الثاني بالواسطة لانطق محذوفا ونزل منزلة اللازم بالنسبة
اليه وشكر منعم مرفوع معطوف على حمد مبدع والشكر لغة فعل ينبئ عن تعظيم المنعم
لكونه منعما واصطلاحا صرف العبد جميع ما انعم الله به الى ما خلق لاجله ولاختصاصه
بالنعم اضيف الى المنعم ولم يذكر المنعم به والمنعم عليه للاشعار بانه لا يكفيه حدهما ولا يمكنه
عدهما ووصف منعم بجملة اغرق المخلوقات في بحار افضاله وجوده لا يوجب
خصوص المنعم عليه لان المخلوقات وان كانت متداولة لكل ما هو المنعم عليه بالقدرة
عليه لكن المنعم عليه المقدر اعم بحسب المفهوم من المخلوقات والمراد بالافضال والجود
اما المعنى المصدري اي اغرق المخلوقات في بحار ابداء فضله وبحار جوده وكرمه او
الحاصل بالمصدر وبحار افضاله من اضافة المشبه به الى المشبه وجمع البحار لتفيد زيادة
شيوع الافضال والجود وقد راعى المناسبة في ذكر المنعم مع الشكر والمبدع لعالم



عالم يعتبر في مفهومه النعمة فهو بالحمد اولى على انه اقتفى في ذلك بحمد مع المبدع قول المحقق
حيث قال الحمد لله الذي ابدع نظام الوجود واثبات اسماء الصفات للذات وشكرها
اشعار بانه لا حاجة الى ملاحظة تلك الذات للحمل عليه واحضاره بالاسم العلم او الوصف المعروف
بل الواجب لفضاله نوحمد دالة عليه تعالى برق ولمع في ظلم الليالي جمع الظلمة والاضافة
بمعنى اللام ويجوز ان يكون مثل جرد قطيفة والظلم بمعنى الظلمة والليالي جمع الليل لانوار
جمع نور بفتح النون وهو ما يتولد للمميز بالذات وبالواسطة كالشمس والقمر وقيل تخصيص
بالمميز بالواسطة والضوء للمضيء بالذات بقوله تعالى هو الذي جعل الشمس ضياء
والقمر نورا حكمته ابان الفعل لغموض احكامها وقيل فائدته ومصلحة تترتب على الفعل
من غير ان يكون باعثة للفاعل على الفعل الباهرة الغالبة من بهر القمر اضاء حتى غلب نوره
نور الكواكب واستنار على صفحات الايام اي وجوهها وصفحة الايام استعارة بالكناية
وتخييل لتشبيه الايام لظهور بعض الاشياء الموجودة منه دون بعض بشيء له ظاهر يظهر ما عليه
وباطن لا يظهر ما استتر فيه واثبت لها الصفحة وزعم بعض الافاضل ان في مثل هذا التركيب
وهو قولهم وجه الزمان ان الوجه اما تخييل واما مستعار للظاهر المكشوف من الزمان فاورد
عليه ان الزمان لا ينقسم الى ظاهر مكشوف وباطن مستور فاذا جعل بمعنى الظاهر كان تخييل
لا استعمال آثار جمع اثر وهو العلامة سلطنته القاهرة الغالبة الكاسرة وترك
العاطف في جملة تلألأ اشعار باستقلاله في التعظيم وايراده في استنار لانها معها صفة
تامة اذ المقصود بيان لشمول امره وحكمه في الازمان والدهور في ثباته على صفحات الاعوام
والشهور ثم لما ذكر ان احسن كلمات تجمع مرتبه بضاعة البيان وابدع كلام يرد على الاذهان
حمد مبدع موصوفا بما ذكره تبقى النفس متشوقة بانه ما يفعل المتكلم بهذه العبارة المشحونة

بشكوره الاستعارات اى يحمده ويشكر وفق ما يقول ربانية تعالى نحمده على ما اولانا اى
اعطانا وما موصولة وعائده المفعول لانه محذوف من الآء بيان لما ويجوز ان يكون مصدرية
ومن ابتدائية او تبعيضية ويحمل على المصدر اولى لفظا ومعنى والآلاء والنعماء مترادفان
الآن الآلاء جمع آلى والنعماء جمع نعم وقد يختص الآلاء بالنعم الظاهرة والنعماء بالنعم
الباطنة ازهرت اى صارت ذات زهرة وهو النور كما ذكر رياضها جمع الروض كالحياض
جمع الحوض والروض ارض مخضرة بانواع النباتات وجملة ازهرت رياضها اما صفة للآلاء
او حال منها ورياضها فاعل ازهرت وضميرها عايد الى الآلاء ونشكره على ما اعطانا من نعمائه
اترعت اى ملئت حياضها مرفوع مفعول ما لم يسم فاعله اترعت وفى رياضها استعارة بالكناية
والتخييل ونسأله ان يفيض علينا اى يسيل علينا افعال من فاض الماء فيضا وفيوضا وفيضة
او افاض سال عن جانب الوادى من زلال هدايته من اضافة المشبه به الى المشبه اى من هدايته التى
كالزلال وهو الماء العذب الصافى او من استعارة المكنية والتخييلية كانهم سألوا ان يسيل
عليهم من مياه الهداية ما هو الاصفى واشبعها ما هو الاعلى والهداية الدلالة على ما يوصل الى المط
وقيل الدلالة الموصلة الى البغية وهو منقوض بقوله تعالى فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى
ويوفقنا العروج بالنصب على ان يفيض والتوفيق جعل الاسباب موافقة فى المسببات
معدى باللام واما تعديته بالباء كما فى قولنا وفقنا الله بسعادة الدارين فلتضمن
معنى التشريف والعروج الصعود وهو الحركة الى العالى مكانا وجهة استعير للتوجه الى العالى
قدرا ورتبة الى معارج جمع معرج اسم مكان من العروج عناية رأفة ورحمة وان نخصص
عطف على ان يفيض رسوله الرسول من له كتاب بخلاف النبى فانه اعم وقيل الرسول من
شهد الملك والنبى من يخبر بالالهام مثلا محمد عطف بيان لرسوله وتقديم سؤال الافاضة والتوفيق
على التخصيص لتوقف اجابة هذا السؤال منه عليهما واما تقديم الافاضة على التوفيق فعلى اسلوب الترقى

فى السوال



فى السؤال اشرف صفة محمد البريات المخلوقات جمع البرية فعيلة من برأ بمعنى خلق با
بافضل الصلوات متعلق بان يخصص والصلوة من الله تعالى المغفرة ورفعة الدرجة
وآله المنتجبين اصل الآل الاهل بدليل اهيل وخص استعماله فى الاشراف واولى الخطر واصحابه
جمع صحب بمعنى الصاحب ومن رأى الرسول ولو لحظة وهو مسلم المنتجبين بالجيم والباء المعجمة بمعنى
واحد اعنى المختارين المكرمين باكمل التحيات جمع تحية وهى تفعلة بمعنى الاحياء والتبقية
فى الاصل ويستعمل بمعنى الدعاء والتسليم وقوله وآله معطوف على رسوله وقد عطف بعاطف
واحد شيئين على معمولى عاملين مختلفين الا ان اعادة العامل فى المعمول الثانى وبعد
من الظروف المبنية على الضم المنقطعة عن الاضافة اى بعد الحمد والصلوة فقد طال الفاء
اما لتوهم اما او على تقديرها كما هو والحاح هو المبالغة والسعى والطلب ونسبة طال الى الحاح
اما على تقدير حذف المضاف اى ما طال زمان الحاح المشتغلين او المراد من طال كثر مجازا اللازم
وارتكاب هذين الامرين لان الطول من الاعراض اللاحقة للكميات المشتغلين على قرائة
وسماعا المترددين الى علما واستفادة ان اشرح لهم مفعول الحاح المضاف الى الفاعل
الرسالة مفعول اشرح وهى فى الاصل الكلام الذى ارسل الى الغير وخص اصطلاحا بالكلام
المشتمل على قواعد علمية الشمسية منسوبة الى لقب من صنفت له وهو شمس الدين صاحب الديوان
وابين فيه القواعد المنطقية القواعد جمع القاعدة وهى عندهم حكم كلى تنطبق على جزئياته اى يشتمل
على احكام جزئيات موضوعه علما منهم مفعول له لطال او حال من المشتغلين بمعنى عالمين
او قد علموا او من تغيبد علما منهم اشعار بان هذا العلم حاصل لهم بلا اكتساب وفيه دلالة على
كمال فضل الشارح فانه من الفضل والعلم بمرتبة يعلم كل واحد منه نفعه بانه جدير بان يلتمس
منه شرح الرسالة بانهم سألوا ايغالا بكسر العين وتشديد الراء مبالغة عارفا ماهرا
حاذقا ذكيا واستمطروا اطلبوا المطر سحابا ما مر سائلا ولم ازل ادافع اى ادفع
وايراد صيغة المفاعلة للمبالغة او ليدل على كثرة الدفع والالحاح كما دفعهم بالمنع

وعدم القبول ودفعوه بالحاح وطلب السؤال قوما منهم بعد قوم اى ادفع قوما بعد قوم آخر
بعد الطائفة الاولى والتسويف اى اخر الامر وهو شرح الرسالة من يوم كنت فيه الى يوم
آخر لاشتغال بال علة التسويف قد استولى على سلطانه وليله بحيث لا اقدر على منع
ذلك الاشتغال واختلال حال قد تبين وظهر لدى برهانه فكيف يتصور مع وضوح حجة
اختلال حالى الشروع فيما التمسوا وشرح الرسالة كما سألوا فلما ذكر انه اوقع قوما بعد
قوم والتسويف الامر من يوم الى يوم كان يتوهم انهم تركوا ما طلبوا استدرك بقوله الا انهم كلما
ازددت مطلا وتعويقا كلاهما بمعنى التأخير ونصبهما على التمييز ازدادوا حثا وتشويقا
من التشوق وقد صحح في بعض النسخ تشويقا بالقاف فيكون من شاف بمعنى زين وهما ايضا منصوبان
على التمييز فلم اجد جزاء شرط محذوف اى اذا كان الامر كذلك فلم اجد بدا اى حيلة من اسعافهم
بما اقترحوا اى قضاء ما اقترحوا وايصالهم الى غاية ما التمسوا فوجهت ركاب النظر الى مقاصد
مسائلها اى عزمت وتوجهت وسيحت اى اجريت مطارف البيان اى اردية واحدها
مطرف في مسالك دلائلها والدليل في اللغة المرشد وفي الاصطلاح ما يلزم من العلم به العلم بشيء
آخر وما يمكن ان يتوصل بالنظر فيه الى مطلوب خبري والمراد وسيحت مطارف البيان في مسالك
الدلائل هو سوق البيان في مسالكها والتأمل في دلائلها والشروع في البحث والتفتيش
وشرحت شرحا كاشف الاصداف اى ازال الخفاء عن وجوه فرائد فوائدها اى وجوه
فوائدها التي هي كالفرائد جمع الفريدة وهي اللؤلؤ الكبير وناظم اللآلي اى عقدها على
معاقد قواعدها المعاقد جمع معقد وهو العنق لانها موضع عقد القلائد وضممت وهو القلادة
اليها اى الرسالة او قواعدها من الابحاث الشريفة جمع البحث والبحث عن الشيء حمل امر عليه
والكلام الذي هو فيه باعتبار انه يقع البحث عنه يسمى مبحثا وباعتبار انه يسئل عنه مسئلة
وباعتبار انه يطلب مطلوبا وباعتبار انه يستخرج من المقدمات المنتجة فالمسمى واحد
واختلاف العبارات لاختلاف الاعتبارات والبحث ههنا اما بمعنى المصدر او يراد الحاصل بالمصدر
اومكان



اومكان البحث اى الاحوال او القواعد والنكتة اللطيفة جمع النكتة وهي الوقيعة المستنبطة
بدقة النظر وسميت بها لانه من استنبطها حين ينكت الارض باصبع ونحوها فكانها
آلة لتحصيل تلك الدقيقة تسمى بحاصل باسم الآلة ما خلت عنه مفعول ضممت وقدم من الابحاث
عليه مع انه بيان له من المعنى ليشير في اول الامر بانه المفهوم بحالية هي عن مباحث شريفة ونكتة
ولا بد منه جملة حالية لدفع وهم من توهم ان المنضم الى الرسالة وان كان بحثا شريفا لكن لا يحتاج
اليه زيادة احتياج بعبارات رائقة معجبة صافية من راق يروق تسابق معانيها الاذهان
معانيها فاعل تسابق ومفعوله محذوف اى تسابق معاني العبارات اياها في الوصول الى الاذهان
مفعول تسابق اى يصل معانيها الى الاذهان قبل توجه الاذهان ويجوز ان يكون الاذهان فاعلا
ومعانيها مفعولا اى يصل الاذهان الى قصد من العبارات قبل الفراغ من اللفظ والدلالة على المعنى
الموضوع وتقريرات شائقة من التشوق اى تشوق وتميل اليها ووصف التقريرات بشائقة
اما لان نفس التقرير بالمعنى المصدرى شائق وباعتبار عبارات التقريرة تعجب من العجب استماعها
فاعل تعجب الاذهان مفعوله واذا رفع الاذهان على انه فاعل تسابق يمكن ان يرفع الاذهان على انه
فاعل تعجب ونصب استماعها بتقدير من وتعجب اما بمعنى مستعجب او بجعل الهمزة للتصيير وخدمت
به اى بالشرح عالى حضرت من باب جرد قطيفة اى حضرت اعلى من خصه الله بالنفس القدسية
في زمانه والرياسة الانسية اى التقدم المنسوب الى الانس وجعله عطف على خصه الله بحيث
يتصاعد مفعول ثان لجعله يتصاعد رتبته متعلق بيتصاعد مراتب الدنيا والدين فاعل يتصاعد
ويتطاطا اى يتواضع ويذل دون سرادقات دولته في مكان ادنى من سرادقات دولته
اى ليس لهم مرتبة الوصول الى السرادقات فيتطأطؤون دون الوصول الى السرادقات معرب
سراپرده رقاب الملوك والسلاطين وهو المخدوم الاعظم والدستور بضم الدال معرب
وهو الوزير الاعظم الذي يرجع في احوال الناس الى ما رسمه وفي الاصل الدفتر المجتمع فيه قوانين
المملكة اعاظم الوزراء في العالم العالم ما سوى الله تعالى من الموجودات وسميت بالعالم لانها

مما يعلم به الصانع كالطالع والخاتم اسم لما يطلع به ويختم به صاحب السيف والقلم سباق صيغة
مبالغة من السبق مرفوع على انه خبر بعد خبر او صفة بعد صفة الغايات النهايات والمصلحة
المترتبة على الفعل المسمات بالفائدة باعتبار انها على حاشية الفعل تسمى غرضا في نصب رايات
السعادات متعلق بسباق والرايات جمع الراية وهي العلم واضافته الى الظرف معنوية كاضافة
مضارع مصدر البالغ في اشاعة العدل وانتشاره اقصى النهايات اعلاها ناظورة ديوان
الوزراء ناظورة مبالغة في المنظور بمعنى الكامل على النظر اليه والديوان في الاصل هو الدفتر المسمى
بالدستور والمراد صاحب الدفتر يعني الوزراء ينظرون اليه ويرقبون امره وقيل مبالغة الناظر
بمعنى الحافظ فحينئذ يكون الديوان مستعملا في الدفتر عين اعيان الامارات اي مختار شرف الامراء
والمقصود انه جامع بين السيف والقلم كما صرح اولا بما جاء للطائفتين من الامراء والوزراء الائح
من غرة الغراء الغرة في الاصل البياض في جبهة الفرس اللامع ثم استعير لكل واضح معروف واذا
اجري على الاسم وصفه مشتق ليل اليل وظل ظليل وغرة الغراء يراد به المبالغة لوائح السعادة الابدية
جمع لائحة من لاح بمعنى كسح الفائح من فاح الشيء فاحا اي ظهر من حضرة العلياء روائح العناية السرمدية
ممهد قواعد الملة الربانية اي مبينه بحكم الاحكام الشرعية ومعنى التمهيد بالفارسية جاي ساختن والربانية
منسوب الى الرب كالجسمانية والروحانية موسس اي مشيد ومحكم مباني جمع المبنى الدولة
بفتح الدال اي الغلبة احدى الفئتين على في الحرب وبضم الدال وجمع دولات ذوعال السلطنة
العالي علين الجلال بفتح العين السين رايات اقباله كانه اراد بالسين الجلال ظل رايات
اقباله التارليبان الاقيال جمع القيل بفتح القاف وسكون الياء التحتانية المثناة ايات جلاله
ولا يخفى حسن هاتين الفقرتين من الاستعارات ظل الله في العالمين بفتح اللام ملجأ الافاضل
والعالمين بكسر اللام شرف الحق والدولة والدين اشارة الى نعيم رشيد الاسلام ومرشد
المسلمين اشارة الى القب لقبه امير احمد عطف بيان الله من عنده شرفا لانه شرف دين الذي
شيمه جميع الشيمة وهو الخلق والعادة ان الامارة بكسر الهمزة باهت من المباهات اذ به نسب



نسبت الحمد حمدا الشق درسمه اي حمد الحمد لاي اسمه وهو احمد مشتق من الحمد لا زال اعلام العدل
في ايام دولته عالية بالعين المهملة وقيمة العلم من الكار رتبة غالية بالغين المعجمة واياديه جمع
ايدي جمع اليد بمعنى النعمة على اهل الحق فارضة سائلة كثيرة واعاديه من العدو من بين الخلوج
غائضة بالغين والضاد المعجمتين بمعنى ناقصة فهو الذي عم اهل الزمان باقافة العدل والاحسان
وخص من بينهم بفواضل متوالية وفضائل غير متناهية الفواضل المزايا المتعدية من المواهب العطايا
والفضائل المزايا التي لا تتعدى بحيث كالعلم والزكاء ورفع لاهل العلم مراتب الكمال الى فوق جناح
الافضال وقد راعى في هذه الفقرة حسن الترتيب قدم الرفع ثم النصب ثم الناصب اي النصب
والافضال الى الفضيل حتى جاءت متعلق بخفض اي ادى خفض جناح الفضل اليهم الى ان جاءت
الى جناب رفعته فليس بعد حتى نهاية للخفض بل لسباعة بضايع العلوم جمع بضاعة بكسر الباء
من كل مرمى مقعد سحيق بعيد ووجه تلقاء جهة مدين دولته قرية شعيب عليه السلام
من مدة بالمكان اذا قام به والجمع مطايا الامال المطايا جمع المطية وهي الابل المركوبة
من كل فج اي طريق واسع عميق كثير فيه التمر والتهم كما ايدته اي قويته ورفعته لاعلاء
كلمتك وترويج امرك فائده بالباء الموحدة من التابيد ماخوذ من الابد وكما نورت خلده
بفتح الخاء المعجمة واللام القلب لنظم مصالح خلقك فخلده من الخلود والكاف لجارة اذا دخل على
ما الكافة يكون لتشبيه النسبة نحو زيد صديق كما عمرو اخي والمعنى اللهم ابده كما ايدته
وخلده كما نورت خلده مني قال امين ابقى الله المهجة بضم الميم وسكون الهاء الروح
الذي يقوم به حيوة البدن الى يوم الدين فان هذا دعاء يشمل البشر فان وقع في حيز القبول
هو الهواي وقوعه في محل القبول غاية المقصود ونهاية المامول وقدم المفعول في والله اسال
ان يوفقني للصدق والصواب للتخصيص ويجنبني عن الخطاء اي الخطاء والاخطار انه ولي
التوفيق وبيده ازمة التحقيق جميع الزمان قد وقع الفراغ من تسويد هذه الاوراق
على يد المحتاج الى رحمة ربه الرزاق حسين بن مصطفى عفا الله له ولوالديه واحسن اليهما
واليه في سنة ١١٢٦ في شهر محرم الحرام في يوم قبل العصر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

متوكلا بكرمه العميم ومصليا على رسوله الذي هو بالمؤمنين رؤف رحيم **وبعد** فيقول المحتاج الى الله
الملك المجيد برهان الدين بن كمال الدين بن حميد لما كان صدر شرح الفاضل المحقق الرازي للرسالة
الشمسية مشحونا بالاستعارات اللطيفة والتشبيهات البليغة التي عجزت عنها الشراح صدره
بقي الطالبون على نور فشرعت فيه مستعينا لمن خلق الانسان علمه البيان **قوله** ابهى درر نظم بنان البيان
ابهى افعل التفضيل من البهاء وهو الزينة والحسن والدرر جمع درة وهو اللؤلؤ الكبير الشفاف والمصانع النظم
او جعل اللؤلؤ في الخيط البنان رؤس الاصابع البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير فالمعنى اللغوي
ان ازين اللآلي التي تدخل في الخيط ويلصق بعضها ببعض برؤس الاصابع البيان حمد الله تعالى والمعنى
المقصود اما على تشبيه الحمد بازين اللآلي في المرغوبية تشبيها للمعقول بالمحسوس واما على تشبيه ازين
اللآلي بالحمد فيها تشبيها للمحسوس بالمعقول واختيارا لكونه اشهر واظهر من المحسوس مبالغة على سبيل الادعاء ان ازين
اللآلي لحمد الله تعالى اي كان ازين اللآلي حمد الله تعالى قدم المشبه به لما فيه من التطويل المشوق الى ذكر المشبه الموجب
لاعزيته بناء على ان الحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب ولما فيه من الغرابة الحاصلة من تخييل درر
منضومة ببنان البيان تشبيه البيان اي المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير في كونه مظهرا للمعنى باليد التي
هي مظهر للنعمة على سبيل الاستعارة بالكناية واثبت للبيان ما هو من لوازم اليد اعني البنان على سبيل الاستعارة التخييلية
ويجوز ان يكون الاضافة في بنان البيان بيانية اي بنان هي البيان وحاصل لم يصح هذا الحمل لما بينهما من
المباينة كما في قولك زيد اسد فوجب المصير الى التشبيه بان يشبه البيان بالبنان في المظهرية فيكون
من اضافة المشبه به الى المشبه كلجين الماء وقوله انتظم تخييل التخييلية لانه لما خيل للبيان بنان خيل
للبيان نظم وفيه اشارة الى وجه الشبه لان نظم الشيء يدل على مرغوبيته وفي توسيط النظم بين المنظوم
اعني الدرر والناظم اعني البنان نظم آخر لانه ادخال مناسب بين المتناسبين فيشبه الصفة التجريدية
التي انتزاع امر ذي صفة من امر آخر كذلك فكانه انتزع من النظم نظم كما ينتزع من الاسد اسد
في قولك رأيت اسدا من فلان هذا على رأي السلف من علماء البيان رحمهم الله في نحو زيد اسد وهو انه

[margin: اي الموجود]
[margin: جواب سؤال مقدر كانه قيل لا يجوز تشبيه اللآلي بالحمد لان الشرط ان يكون المشبه به اشهر واظهر]
[margin: اي تخييل الفصيح]



انه تشبيه بليغ بحذف الكاف واما المتأخرون من المحققين فقد ذهبوا الى ان الاسد استعارة للرجل
الشجيع فعلى هذا يمكن ان يجعل الدرر استعارة للاوصاف الجميلة في المرغوبية يعني ان ازين الاوصاف
الجميلة التي كالدرر في توجه الرغبات اليه حمد الله وحينئذ يكون النظم ترشيحا للاستعارة التحقيقية لانه
من لوازم المشبه المذكور ويجوز ان يكون استعارة لضم الاوصاف بعضها مع بعض في التحمل بعد التشبيه ضم
الاوصاف بضم الدرر في مطلق الضم وحكم بنان البيان قد مر ويجوز ان يكون البيان مجازا مرسلا
عن المبين تسمية الكل باسم جزئه او تسمية الموصوف باسم الصفة او تسمية المحل باسم الحال والبنان
استعارة عن الذهن بعد تشبيه الذهن به في الآلية فيكون الحاصل ان ازين الاوصاف الجميلة التي يضم بعضها مع
بعض بذهن المبين حمد الله فهذا التوجيه اميل الى التحقيق من الوجه الاول لكون معاني الالفاظ فيه كلها
من الامور المحققة من غير تخييل ولنقتصر على هذا المقدار ولو تكلمت بما يخطر بالبال لاورث الملال
**قوله** وازهر زهر نثر في اردان الاذهان الازهر الاظهر والانظر الزهر جمع زهرة وهو النور
النثر التفريق والاسقاط الاردان جمع ردن بضم الراء وسكون الدال وهو الكم الواسع
الاذهان جمع ذهن وهو القوة المعدة لاكتساب التصورات والتصديقات فالمعنى اللغوي ان اظهر
الانوار في الشقائق وانظرها واصفاها التي تدخل وتجمع في الاكمام الواسعة التي هي الاذهان حمد الله تعالى
والمعنى المقصود اما على التشبيه او على الاستعارة اما الاول فعلى قياس الفقرة الاولى بان يشبه حمد الله تعالى
بانضر الشقائق المذكورة في ميل النفوس الى جميعها واحتوائها او انضر الشقائق بحمد الله تعالى مبالغة
كما مر في الفقرة الاولى شبه الاذهان بالثياب في مطلق الظرفية بناء على ان الاذهان ظروف للمعاني
كما ان الثياب ظروف للمستور على سبيل الاستعارة بالكناية واثبت لها الاكمام تخييل للاستعارة المكنية وقوله
نثر تخييل للتخييلية لانه لما خيل للاذهان اكمام خيل للاكمام نثر الشيء فيها وفيه اشارة
الى وجه الشبه لان نثر الشيء في الاكمام يدل على ميل النفوس اليه وفي توسيط النثر بين المنثور اعني الزهر
وبين المنثور فيه اعني الاردان نظم لانه ادخال مناسب بين المتناسبين فيشبه صفة الطباق التي هي الجمع
بين المتباينين حيث اجتمع في الكلام النثر لفظا والنظم معنى واما الثاني فبان يشبه الاوصاف الجميلة

[margin: والمجاز المرسل ما يكون العلاقة المصححة بين المعنى المجازي والمعاني الحقيقية غير المشابهة وكلمة البيان استعارة وكلمة البنان مجازا مرسلا]

الواقعة في الحمد بالزهر في المرغوبية فيستعار لها لفظ الزهر وترشيح بالنشر الذي هو من لوازم المشبه به
او يستعار النشر للالقاء الاوصاف الجميلة في الاسماع على سبيل الاستعارة التحقيقية وحكم ارد ان الاذهان
قد مر ويجوز ان يكون الاذهان مجازا مرسلا عن السامعين تسمية للموصوف باسم الصفة او تسمية
المحل باسم الحال والاردان استعارة الاسماع بعد تشبيه الاسماع بالاردان لاشتراكهما في الظرفية فان
الاسماع يحصل فيها المسموعات كما ان الاردان يحصل فيها الاجسام فالحاصل انه احسن الاوصاف الجميلة التي
تلقى في اسماع السامعين حمد الله تعالى هذا هو التوجيه الخارج عن التخييل فان قلت لم صدر هذا الحكم
بكلمة ان مع انه غير منكر قلت لتنبيها على انه بلغ من عظم شانه ورفعة مكانه الى حيث لا تحصل بلا تاكيد فكانه
امر منكر لما فيه من التشبيه العجيب والتخييل النشاط به او تنبيها على كثرة رغبات الشارعين من الحاضرين
والغائبين فيه او تنبيها على نهاية تواضع المتكلم واستحقار نفسه بحيث يعتقد ان كلامه لا يقبل بلا تاكيد
وان كان من المسلمات فان قلت لم لم يصدر الشيخ رحمه الله كتابه بالحمد امتثالا للحديث قلت صدره بمدح
الحمد ومدح الحمد حمد مع ان فيه فائدة اخرى وهي كون الحمد محمودا بخلاف خلافه **قوله** حمد مبدع فان
الابداع ايجاد الشيء من غير سبق مادة ومدة كايجاد الله تعالى وقيل الابداع ايجاد الشيء على غير مثال
والامتثال والاختراع مرادفه كما انه اليه في الاشارة والتكوين ايجاد الشيء مع سبق مادة
والاحداث ايجاد الشيء مع سبق مدة فهو اخص من التكوين لان المسبوق بالمدة لا بد وان يكون مسبوقا
بمادة ليقوم امكانه بها قبل وجوده بخلاف المسبوق بالمادة فانه لا يجب ان يكون مسبوقا بمدة لامكان كونه
قديما بالزمان كالافلاك على رأي الحكماء فالقادر تعالى اما مسبوق بمادة ومدة معا كالحيوانات
المتولدات واما غير مسبوق بهما كالعقل الاول فانه لا مادة له لكونه ليس بجسم ولا جسماني ولا مدة
ايضا لقدمه واما مسبوق بمادة دون مدة كالافلاك واما مسبوق بمدة دون مادة فان هذا
القسم غير متحقق بناء على ما عرفت من ان كل مسبوق بمدة مسبوق بمادة ليقوم امكانه بها هذا على رأي
الحكماء واما على رأي اهل السنة فكل شيء اما مسبوق بمادة ومدة كالجسمانيات واما مسبوق بمدة
دون مادة كالروحانيات **قوله** انطق الموجودات بآيات وجوب وجوده الانطاق اعطاء النطق

عقول عشرة ... واول ... غير ... بالتعدد

... الى الاوح





النطق والآيات العلامات الدالة على وجوب وجوده اعني مواد الاقيسة البرهانية والخطابية
الدالة على انه واجب الوجود او صور الاقيسة كذلك ويجوز ان يراد بالنطق التحقيق لشمول قدرته وكمال
حكمته بناء على ما نطق به كلامه تعالى حيث قال الله تعالى قالوا انطقنا الله الذي انطق كل شيء يوم
تشهد عليهم السنتهم وايديهم وارجلهم بما كانوا يعملون فيكون المعنى اعطى الله تعالى الموجودات كلها
حتى الاشجار والاحجار نطقا حقيقيا فركبوا اقيسات من القضايا التي يحسب المقامات ليستدلوا
بها على انه تعالى واجب الوجود فيكون الموجودات ناطقة بالعلامات فالباء في التعدية لان العلامات منطوقات
الموجودات ويجوز ان يراد به النطق المجازي وهو الدلالة فيكون المعنى جعل الله تعالى الموجودات
دالة على وحدانيته بسبب آيات وجوده وهي حدوث الموجودات والامكان والاحتياج وغيرها فالباء
للسببية ويمكن ان يكون الباء بمعنى على فيكون المعنى جعل الله الموجودات دالة على الحدوث والامكان
والاحتياج وغيرها وهذه تدل على وجوب وجوده دفعا للدور والتسلسل على ما تقرر في الكلام منه
وخصص الحمد بالابداع لشمول النعمة وغيرها بحسب المفهوم كالحمد لان الابداع هو الايجاد والايجاد اعم من ان يكون
ايجاد النعمة ولغيرها والشكر بالانعام لاختصاصه بالنعمة **قوله** اغرق المخلوقات في بحار افضاله وجوده
شبه الافضال والانعام بالماء في التعدي الى الغير والانتفاع على سبيل الاستعارة بالكناية فاثبت له البحار
تخييلا والاغراق تخييلا للتخييلية او ترشيحا لها او ترشيحا للتشبيه المضمر والجود افادة ما ينبغي لمن ينبغي
لا لغرض ولا لعوض **قوله** تلألأ في ظلم الليالي انوار حكمته الباهرة التلألؤ اللمعان والحكمة احكام الامور
الباهرة الغالبة ويجوز ان يراد بالحكمة النجوم وبالانوار انوارها وتسمية النجوم بالحكمة من قبيل تسمية المسبب
باسم السبب لان الحكمة اقتضت ايجاد النجوم وح يكون المراد من ظلم الليالي معناه الحقيقي ويجوز ان يراد بها الجهل
بان يستعار الليالي للجهل بعد تشبيه الجهل بالليالي في غوايته فلكونهما استعارة تحقيقية ويثبت لها الظلم
ترشيحا للاستعارة التحقيقية او يعتبر في الظلم ايضا استعارة بان يشبه فروعات الجهل من الكدرات والضلالات
بالظلم فيطلق الظلم عليها استعارة تحقيقية وبانوار حكمته انوار علمه على سبيل الاستعارة بالكناية من تشبيه
الحكمة بالشمس والتخييلية من اثبات الانوار والمعنى المجازي انسب بالمقام فان قلت لم لم يعطف تلألأ على ما قبله

والاغراق ... ان النعمة ... الجود ... والفضل ...

لان المقام مقام المبالغة في نفع المجاز ... بين ... المعنى الحقيقي ... فضلا لم وصيرة

قلت لانه بمنزلة البيان للنعم او بمنزلة البيان للنعم او بمنزلة العلة للمدعيات المذكورة بدليل ظهورها
قوله واستنار اى صار ذا نور قوله على صفحات الايام شبه الايام بالقرطاس فى المظهرية
على سبيل الاستعارة بالكناية واثبت لها الصفحات تخييلا لها القاهرة الغالبة قوله نحمده على ما اولانا
اى اعطانا تصريح بحمد بعد الاتيان به التزاما بناء على ان مدح محمد حمد كما مر اداء لحق الخدمة من
نفسه فان قلت لم لم يعطف نحمده على ما قبله قلت لانه بمنزلة البدل لانه حمد الله عليه مدح الحمد كما مر
لان مدح محمد تمهيد للتحميد كما ان المبدل منه تمهيد للبدل لا يعطف على المبدل والا لانقلب تابع بتابع
ولانه بمنزلة التاكيد كذلك الحمد والتاكيد لا يعطف على المؤكد لئلا يتحول التاكيد الى العطف فيلزم
انقلاب تابع بتابع او الاجتماع فيهما ولانه بمنزلة المعلول لمدح محمد بناء على ان مدح الشيء باعث على
تحصيله او مرغب فى تحصيله والمعلول لا يعطف على العلة والا لانقلب علة قوله من الاء وهى النعم
الظاهرة كالحواس الخمس الظاهرة وملائماتها ولها مناسبة مع الحمد لانه بالآلة الظاهرة هى اللسان
قوله ازهرت رياضها اى صارت ذا نور الرياض جمع روضة وهو البستان كما قال الله تعالى فى روضة
يحبرون قوله من نعماء وهى النعم الباطنة كالحواس الباطنة وملائماتها ولها مناسبة مع الشكر الذى
قد يكون بالقلب الذى هو من الالات الباطنة قوله اترعت اى ملئت قوله حياضها جمع حوض وهو
مجتمع الماء شبه النعماء بالماء فى الانتفاع به على سبيل الاستعارة بالكناية واثبت لها الحياض تخييلا لها واثبت للحياض
الاتراع وجعلها ملئا تخييلا للتخييلية او ترشيحا لها قوله ونسئله ان يفيض علينا من زلال هدايته
الافاضة تكثير الماء بحيث يسيل ويجرى الزلال من اى الصافى الرائق الهداية الدلالة الموصلة
الى المطلوب عند المعتزلة والدلالة على ما يوصل الى المطلوب عند الاشاعرة شبه الهداية بالماء فى الانتفاع
به فاثبت لها الصفاء تخييلا لها والافاضة تخييلا للتخييل او ترشيحا قوله ويوفقنا للعروج الى معارج
عنايته التوفيق جعل الاسباب موافقة لحصول المقصود والعروج الترقى والحركة من الاسفل الى
الاعلى والمعارج المراتب العالية العناية الارادة شبه العناية بالافلاك على سبيل الاستعارة بالكناية
واثبت لها المعارج تخييلا لها والعروج تخييلا للتخييل او ترشيحا قوله وان يخصص رسوله البركات

جمع



جمع البرية وهى الخلق الانتجاب والانتخاب الاختيار قوله وبعد فقد طال اورد الفاء بعد
بعد تقديرا لاما او توهما لها او طلبا بها لان الفاء بعد كلمة بعد مظنة لاما فنزل اما المقدرة او
المظنونة او المتوهمة منزلة المحققة قوله عريفا العريف مبالغة فى العرفان فيدل كحبيب للصفة
على كمال الادراكات كيفية وكمية وكحب اللياقة تدل على كمالها من جهة الكيفية حيث خصص الشيخان
ابو على فى القانون حيث قال فى تعريف علم الطب علم يعرف به احوال بدن الانسان وابو عمرو فى تعريف
الصرف حيث قال علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم المعرفة بادراكات الجزئيات قوله سحابا
هامرا من الهمر وهو الصب والسحاب استعارة تصريحية للشارح والهمر والامطار من
لوازم المشبه به المذكور قوله ولم ازل الى قوله فوجهت التسويف التاخير الاستيلاء الغلبة المتسلطة
الحكومة المطل الدفع التشويق الايقاع فى الشوق الاسعاف قبول الحاجة الاقتراح السؤال
على سبيل الارتجال والتحكم قوله توجهت ركاب النظر شبه النظر الذى هو ترتيب امور حاصلة للتادى
الى مجهول بالامور المحتاجة الى الركاب كالحج والتجارة على سبيل الاستعارة بالكناية واثبت له الركاب تخييلا
والتوجه تخييلا للتخييل او ترشيحا له كما سبق مرارا ويجوز ان يكون من اضافة المشبه به الى المشبه اى النظر كالركاب
فى الايصال الى المقصود فاثبت له التوجه ترشيحا للتشبيه ويجوز ان يجوز الركاب استعارة للقوة العاقلة
بعد تشبيهها بالركاب فى الآلية فيكون الاستعارة التحقيقية قرينة للمكنى عنها واثبات التوجه حينئذ يكون ترشيحا
للتحقيقية قوله وسمت مطارف البيان فى مسالك دلائلها المسمت الخط المطارف جمع مطرف بكسر
الميم وفتحها وهو العلم الذى ينسج فى الثوب المسالك جمع المسلك وهو الخيط الذى يدخل فيه اللالى اى
مددت اعلام البيان فى خيوط دلائل المقاصد شبه الدلائل المنسوجة فى التاليف والتركيب فاثبت لها الخيوط
تخييلا وشبه البيان الذى هو الزينة للمبنى بالعلم الذى هو زينة للثوب واضافة المشبه به الى المشبه فاثبت
له المد ترشيحا لهذا التشبيه والتعبير عن الخيوط بالمسالك التى هى من خواص اللالى يدل على تشبيه الدلائل
باللالى هكذا قيل ولا يخفى ما فيه من خفاء محصله فالاحسن ان يجعل المطارف مشتق من الطرافة والمسالك بمعنى
الطرق وسمت بمعنى اردت نفائس البيان فى طرق الدلائل كما فى صورة الافية المنسجة بالبناء كتب الكلام

الفصيح على وجه يكون في صورة الاقيسة المنتجة قوله وشرحتها شرحا اي قول سباق له الغايات الفرائد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة نا طا اي ربط المعاقط جمع معقد وهو العلادة للقاعدة امر كلي ينطبق على جميع جزئياته الرائقة الصافية المعجبة الشائعة المشوق النفس القدسية هي التي يحصل لها ملكة تحصل جميع ما يمكن للنوع دفعة او قريبا منها بتطا طا اي بتحرك ويقرب الدستور المرجع اليه في الامور قوله سباق الغايات في نصب رايات السعادات الغايات جمع الغاية وهي النهاية الرايات جمع راية وهي العلم هذا المثل ماخوذ من قاعدة العرب فانهم ينصبون رماحهم في كل موضع يصل فرسهم اليه في العدو فكل فرس يحصل له غاية وان سبق على الكل يكون سباق الغايات اي صلة في نصب الرايات فههنا شبه حال الممدوح في علو شانه ورفعة مكانه وغاية كماله وفضله على جميع اقرانه بحال في ذلك السابق الكامل في سبقه على جميع معارضه تشبيها تمثيليا فاستعمل اللفظ المستعمل في حق ذلك السابق الكامل في حق هذا الكامل الممدوح قوله البالغ في اشاعة العدل اي قوله العالي الاشاعة التفريق والاظهار الناظورة بالظاء المعجمة مبالغة في النظر وبالمهملة حافظ الذرع عين اعيان الامارة كناية عن الشرف اشراف الامارة اللالي الظاهر غرة الغراء اي من جهة البيضاء لوائح السعادة اي اللوامع من السعادة ممهد قواعد الملة اي باسط اصول الدين الملة وضع شيء للتنادي الى صلاح ابن لس موس مباني الدولة اي محكم اصول الدولة قوله العالي بعنان الجلال وقد مروى علا بدون الباء والمعنى واحد لان المجرد عنها منصوب بنزع الخافض اي الممدوح قد علا واستولى بسبب ان عنان الجلال في يده على اعلام اقباله بمعنى ان اعلام اقباله في حكمه لا في حكم غيره بمعنى انه لا يحتاج الى تربية الغير بل الغير محتاج الى تربية العالي فيكون فاعل العالي هو الضمير الراجع الى الممدوح والعنان والرايات منصوبين بنزع الخافض اعني الباء في العنان وكلمة على في الرايات ويجوز ان يكون فاعل العالي اي علا عنانه على راياته اقباله وضعه له بغاية الكمال بحيث يكون عنانه ارفع من راياته اي عنان اختيار اصحاب دولته ويجوز ان يكون العنان منصوبا بنزع الخافض والرايات فاعلا اي راياته عالية



١٨

عالية بسبب عنان خلاله قوله شيم الشيم جمع شيمة وهي الخصلة الجميلة قوله رايت اي انتحرت قوله لما اشتق منه سمه اي اسمه قوله غالية اي كثير القيمة قوله غائفة اي غاشرة وذاهبة من الغور وهو الذهاب في الارض قوله من كل مرمى سحيق اي بلا عتيق غير سلوك طريقه لعدم الاعتياد باهل فضله ولما اشرقت شمس انعام الممدوح في الافاق صار مثل تلك البلاد مسلوك الطريق بسبب تربيته قوله مطايا الامال المطايا جمع المطية وهي المحمل شبه الامال بالمطايا في التوسل بها الى تحصيل العطايا ويمكن ان يشبه الامال بالاثقال والاحمال على سبيل الاستعارة بالكناية فيثبت لها المطايا تخييلا لها قوله من كل فج عميق الفج الطريق الواسع الجبين والعميق الغائر وهو كناية عن البعد وعدم الاعتياد كما ان السحيق اي العتيق ايضا كذلك قوله كلمتك اي كلمة الشهادتين وكلمة التوحيد قوله خلده بالفتح اي قلبه قوله ابقى الله مهجته بضم الميم دم القلب وهو كناية عن الحيوة قوله للصدق والصواب الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عدمها الصواب مطابقة الواقع للخبر كالحق والخطاء عدمها كالباطل وقد يقال الصدق والصواب مترادفان وكذلك ما يقابلها قوله عن الخطل اي فساد الكلام والانحراف عن طريق السداد تمت الرسالة المحشية على ديباجة شرح الشمسية في يد اضعف الطلاب حسين بن مصطفى غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما واليه

سنة ١١١٨ شهر محرم الحرام يوم الجمعة بعد العصر

بحث في الفرق بين مذهب المتأخرين والقدماء
المعبر عنهم بالحكماء في التصديق الذي هو العلم
والقضية التي هي المعلوم فاعلم ان اجزاء القضية
عند المتأخرين اربعة نفس المحكوم عليه وبه
والنسبة التقييدية التي هي مورد الوقوع واللاوقوع
الوقوع واللاوقوع والحكم الذي هو الوقوع
واللاوقوع الذي هو مورد الايقاع والانتزاع
والتصديق عندهم عبارة عن ادراكات هذه
الامور الاربعة اعني التصورات الثلثة الاول
وادراك الوقوع واللاوقوع الذي هو الجزء
الاخير من القضية وادراك هو الايقاع والانتزاع
فالعلم والمعلوم عندهم مركبة من اربعة اجزاء
وعند المتقدمين من ثلثة اجزاء نفس المحكوم عليه
وبه والنسبة التامة الخبرية التي هي الوقوع واللاوقوع
والقدماء لم يفرقوا بين النسبة والوقوع واللاوقوع
المحكوم بان اجزاء المعلوم ثلثة والتصديق عبارة
عن ادراك الجزء الخبري فقط وادراك الجزئين
الاولين شرط للتصديق لا شطر له على ما هو مذهب
المتأخرين وقد ظهر لك من هذا التقرير نكات
جديد عليك ان تحفظها احدها ان المعلوم
وهو القضية مركب لكن عند المتأخرين من اربعة
اجزاء وعند القدماء من ثلثة اجزاء والعلم
والعلم وهو التصديق بسيط عند القدماء مركب
عند المتأخرين وثانيها ان الحكم بمعنى الوقوع
واللاوقوع من قسم المعلوم وجزء القضية والذي
بمعنى الايقاع هو قسم العلم وجزء التصديق على مذهب
المتأخرين ونفس التصديق على مذهب القدماء وثالثها
ان منشاء الخلاف في اجزاء القضية على الفرق بين
النسبة والوقوع وعلى عدم الفرق بينهما استدل
المتأخرين على الفرق بينهما بانه في صورة الشك
والوهم قد تصورت النسبة بدون الحكم فان المشكك
فيه هو النسبة تحصل النسبة بدون الحكم فظهر الفرق
وقال القدماء في جوابهم ان المدرك في صورة
الشك هو المدرك في صورة الحكم فان المشكك
فيه هو الوقوع واللاوقوع فلم يثبت نسبة مغايرة
للوقوع وليكن هذه الفوائد على ذكر منك

محمود حسن

رب تمم بسم الله الرحمن الرحيم بالخير

ان ابهى درر تنظم ببنان البيان وازهى زهر
تنثر في اردان الاذهان حمد مبدع انطق
الموجودات بايات وجوب وجوده وشكر منعم
اغرق المخلوقات في بحار افضاله وجوده تلالا
في ظلم الليالي انوار حكمته الباهرة واستنار على
صفحات الايام اثار سلطنته القاهرة نحمده على ما
اولانا من الاء ازهرت رياضها ونشكره على ما
اعطانا من نعماء ترعت حياضها ونسأله ان يفيض
علينا من زلال هدايته ويوفقنا للعروج الى معارج
عنايته وان يخص رسوله محمدا صلى الله عليه وسلم
اشرف البريات بافضل الصلوات واله المنتجبين
وصحبه المنتخبين باكمل التحيات وبعد فقد طال

طال الحاح المشتغلين علي المترددين الي ان اشرح
لهم الرسالة الشمسية وابين فيه القواعد المنطقية
علما منهم باني ستالوا تيفا ماهيا واستمطروا
سحابا هاطلا ولم ازل ادافع قوما منهم بعد قوم
واسوف الامر من يوم الى يوم لاشتغال بال قد
استولى على سلطانه واختلال حال قد تبين لدي
برهانه لعلمي بان العلم في هذه العصر قد خبت
ناره وولت الادبار انصاره الا انهم كلما ازددت
مطلا وتسويفا ازدادوا الحاحا وتشويقا فلم
اجد بدا من اسعافهم بما اقترحوا وايصالهم
الى غاية ما التمسوا فوجهت ركاب النظر الى مقاصد
مسائلها واسحبت مطارف البيان في مسالك
دلائلها وشرحتها شرحا كشف الاصداف عن وجوه
فرايد فوايدها ونظم اللالي على معاقد قواعدها وضمنت
اليها من الابحاث الشريفة والنكت اللطيفة ما خلت

عنه ولابد منه بعبارات رايقة تسابق معانيها
الاذهان وتقريرات شايقة تعجب استماعها الاذان
وسميته بتهذيب القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية
وخدمت به على حضرة من خصه الله تعالى بالنفس
القدسية والرياسة الانسية وجعله بحيث يتصاعد بتصاعد
رتبته مراتب الدنيا والدين ويتطاطاء دون سرادقات
دولته رقاب الملوك والسلاطين وهو المخدوم
الاعظم دستور اعاظم الوزراء في العالم صاحب
السيف والقلم سباق الغايات في نصب رايات
السعادات البالغ في اشاعة العدل اقصى النهايات
ناظور ديوان الوزراء عين اعيان الامارات
اللايح من غرته الغراء لوايح السعادة الابدية
من همته العلياء روايح العناية السرمدية ممهد قواعد
الملة الربانية مؤسس مباني الدولة السلطانية
العالي بعنان الجلال رايات اقبال الناس لبيان الاقبال



الاقبال ايات جلال ظل الله على العالمين ملجاء الافاضل
والعالمين شرف الدولة [illegible] والدين رشيد الاسلام
والمسلمين امير احمد شغل الله لقب من عنده بشرفا لانه شرف
دين الهدى يتيمه ان الامارة باهت اذ به نيبت والمجد
محمد لما اشتق منه سمه لا زال اعلام العدل في ايام
دولته عالية وقمم العلم من اثار تربيته غالية واياديه
على اهل الحق فايضة واعاديه من بين الخلق غايضة
فهو الذي عم اهل الزمان بافاضة العدل والاحسان
وخص من بينهم بفواضل متوالية وفضائل غير
متناهية ورفع لاهل العلم مراتب الكمال ونصب لارباب
الدين مناصب الاجلال وخفض لاصحاب الفضل
جناح الافضال حتى جبل لجناب دولته بضايع
العلوم من كل من في تحقيق وتنقيح تلقاء مدين دو
مطايا الامال من كل فج عميق اللهم كما ايدته لاعلاء
كلمتك فابده وكما نورت خلده لنظم مصالح خلقك

بحلّه من قال امين ابقى الله مهجته فانه هذا دعاء
ابدا لما يشتمل البشر فان وقع في حيز القبول فهو غاية
للقصد ونهاية المأمول والله اسأل ان يوفقني
للصدق والصواب ويجنبني عن الخطل والاضطراب
انه ولي التوفيق وبيده ازمة التحقيق **قال**
ورتبته على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة **اقول**
الرسالة مرتبة على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة
اما المقدمة ففي ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه
وموضوعه واما المقالات فثلث الاولى في المفردات
والثانية في القضايا واحكامها والثالثة في القياس
واما الخاتمة ففي مواد الاقيسة واجزاء العلوم
وانما رتبها عليها لان ما يجب ان يعلم في المنطق
اما ان يتوقف الشروع فيه عليه او لا فان كان الاول
فهو المقدمة وان كان الثاني فاما ان يكون البحث فيه عن
المفردات وهو المقالة الاولى او عن المركبات فلا يخلو اما



اما ان يكون البحث عن المركبات الغير المقصودة
بالذات وهو المقالة الثانية او عن المركبات التي هي
مقاصد بالذات فلا يخلو اما ان يكون النظر فيها من حيث
الصورة وهو المقالة الثالثة او من حيث المادة
وهو الخاتمة والمراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه
الشروع في العلم وجه توقف الشروع اما على تصور
العلم فلان الشارع في العلم لو لم يتصوره اولا ذلك العلم
لكان طالبا للمجهول وهو محال لامتناع توجه النفس نحو المجهول
المطلق وفيه نظر لان قوله الشروع في العلم يتوقف على
تصوره ان اراد به التصور بوجه ما فمسلم لكن لا يلزم
منه ان لا بد من تصوره برسمه فلا يتم التقريب اذ المقصود
بيان سبب ايراد رسم العلم في مفتتح الكلام وان اراد
التصور برسمه فلا نسلم انه لو لم يكن العلم متصورا
برسمه يلزم طلب المجهول مطلقا وانما يلزم ذلك لو لم يكن
متصورا بوجه ما من الوجوه وهو ممنوع فالاولى

فان قيل لا نم
ان التصورات امور
او التصديقات في الخارج لانها علم
موجودة في الخارج الامور العقلية لانه حصول خارجية
من العلم وهو حصول الامور العقلية دون الامور الخارجية موجودة
لصورته التي في العقل دون الاولى انه العلم موجود
قلت يمكن الجواب عنه بوجهين الاول في الخارج وفيه
في الذهن والذهن موجود موجودة في الخارج موجود
العلم موجود افيه لان الموجود في الموضع الثاني حد
في ذلك الثاني والعلم ان منع كونها العلم موجود
في الخارج هو كخفقه في الغنى لا الخارج غيرا
اعتبار معتبر فقط احد

اي بطلان الاول اعني كل تصورات والتصديقات بديهي انما
هو بصدق نقيضه الذي هو السالبة الجزئية اعني ليس
كل تصورات والتصديقات بديهي وكذا بطلان الثاني
اعني كل التصورات او التصديقات نظري انما هو بصد
ق نقيضه الذي هو السالبة الجزئية اعني ليس كل تصو
رات او التصديقات نظريا وصدقها ليس في قوة
صدق قولنا بعض التصو او التصد لا نظري
وصدقها ليس في قوة
صدق قولنا بعض
بعض التصورات
او التصديقات لا بديهي

ان يقال لا بد من تصور العلم برسم ليكون الشارع
على بصيرة في طلبه فانه اذا تصور العلم برسمه وقف على
جميع مسائله اجمالا حتى ان كل مسئلة ترد عليه علم انها
من ذلك العلم كما ان من اراد سلوك طريق لم يشاهده
لكن عرف اماراته فهو على بصيرة في سلوكه واما على بيان
الحاجة اليه فلانه لو لم يعلم غاية العلم والغرض منه لكان
طلبه عبثا واما على موضوعه فلان تمايز العلوم بحسب
تمايز الموضوعات فان علم الفقه مثلا انما امتاز عن علم
اصول الفقه لان علم الفقه مثلا يبحث فيه عن افعال
المكلفين من حيث انها تحل وتحرم وتصح وتفسد
وعلم اصول الفقه باحث عن الادلة السمعية من حيث
انها تستنبط عنها الاحكام الشرعية فلما كان لهذا موضوع
ولذلك موضوع اخر صارا علمين متميزين مفردا
كل منهما عن الاخر فلو لم يعرف الشارع في العلم ان
موضوعه اى شىء هو لم يتميز العلم المطلوب عنده



عنده ولم يكن له في طلبه بصيرة ولما كان بيان الحاجة
الى المنطق ينساق الى معرفته برسمه او رده في بحث
واحد وصدر البحث بتقسيم العلم الى التصور والتصديق
لتوقف بيان الحاجة عليه فالعلم اما تصور فقط اى
تصور لا حكم معه ويقال له التصور الساذج فالعلم
كتصورنا الانسان من غير حكم عليه بنفي او اثبات واما
تصور معه حكم ويقال للمجموع تصديق كما اذا تصورنا
الانسان وحكمنا عليه بانه كاتب او ليس بكاتب اما
التصور وهو حصول صورة الشيء في العقل
فليس معنى تصور الانسان الا ان ترتسم صورة منه في العقل
بها يمتاز عن غيره عند العقل كما تثبت صورة الشيء
في المرآة الا ان المرآة لا تثبت فيها الا مثل المحسوسات
والنفس مرآة ينطبع فيها مثل المعقولات فقوله
وهو حصول صورة الشيء في العقل اشارة الى التعريف
مطلق التصور لانه لما ذكر التصور فقط فقد
ظن واحد بقوله

ذكر امرين احدهما التصور المطلق لان المقيد اذا
كان مذكورًا كان المطلق مذكورًا بالضرورة وثانيهما
التصور فقط الذي هو التصور الساذج فذلك
الضمير اما ان يعود الى مطلق التصور او
الى التصور فقط لا جائز ان يعود الى التصور
فقط لصدق حصول صورة الشيء في العقل على
التصور الذي معه حكم فلو كان تعريفا للتصور فقط
لم يكن مانعا لدخول غيره فيه فتعين ان يعود الضمير
الى مطلق التصور فيكون حصول صورة الشيء في
العقل تعريفا له وانما عرّف مطلق التصور دون التصور فقط
تنبيها على ان التصور كما يطلق فيما هو المشهور
على ما يقابل التصديق اعني التصور الساذج كذلك
يطلق على ما يرادف العلم ويعم التصديق وهو
مطلق التصور واما الحكم وهو اسناد امر الى اخر ايجابا
او سلبا والايجاب ايقاع النسبة والسلب انتزاع النسبة



فاذا قلنا الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد اسندنا الـ
الكاتب الى الانسان واوقعنا نسبة ثبوت الكتابة اليه
وهو الايجاب او رفعنا نسبة ثبوت الكتابة عنه وهو السلب
فلابد هاهنا ان يدرك اولا الانسان ثم مفهوم الكاتب
ثم نسبة ثبوت الكتابة الى الانسان ثم وقوع تلك النسبة
او لا وقوعها فادراك الانسان هو تصور المحكوم عليه
والانسان المتصور محكوم عليه وادراك الكاتب هو
تصور المحكوم به والكاتب المتصور محكوم به وادراك
نسبة ثبوت الكتابة تصور النسبة الحكمية وادراك وقوع
النسبة او لا وقوعها يعني ادراك ان النسبة واقعة
او ليست بواقعة هو الحكم وربما يحصل ادراك النسبة
الحكمية بدون الحكم كالمتشكك في النسبة او توهمها
فان الشك في النسبة او توهمها بدون تصورها لكن
التصديق لا يحصل ما لم يحصل الحكم وعند متأخري
المنطقيين ان الحكم اي ايقاع النسبة او انتزاعها

فعل من افعال النفس فلا يكون ادراكا لان الادراك
انفعال والفعل لا يكون انفعالا فلو قلنا ان الحكم ادراك
يكون التصديق مجموع التصورات الاربع تصور المحكوم عليه
وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والتصور الذي
هو الحكم وان قلنا انه ليس بادراك يكون التصديق مجموع
التصورات الثلث والحكم هذا على راى الامام واما على راى
الحكماء فالتصديق هو الحكم فقط والفرق بينهما من وجوه
احدها ان التصديق بسيط على مذهب الحكماء مركب
على راى الامام وثانيها ان الطرفين شرط للتصديق
خارج عنه على قولهم وشطر الداخل فيه على قوله وثالثها
ان الحكم نفس التصديق على زعمهم وجزؤه على زعمه والعلم
ان المشهور فيما بين القوم ان العلم اما تصور واما
تصديق والمص عدل عنه الى التصور الساذج والتصديق
وسبب العدول عن ورود الاعتراض على التقسيم
المشهور من وجهين الاول ان التقسيم لان احد الامرين

الامرين لازم وهو اما ان يكون قسيم الشيء قسيما له او يكون
قسيم الشيء قسما منه وذلك لان التصديق اذا كان عبارة
عن التصور مع الحكم والتصور مع الحكم قسم من التصور
المطلق وقد جعله في التقسيم المشهور قسيما له فيكون قسيم
قسيماله وهو الامر الاول وان كان عبارة عن الحكم والحكم
قسيم للتصور وقد جعل قسما من العلم الذي هو نفس
التصور فيكون قسيم الشيء قسما منه وهو الامر الثاني
وهذا الاعتراض انما يرد لو قسم العلم الى مطلق التصور
والتصديق كما هو المشهور واما اذا قسم العلم الى التصور
الساذج والى التصديق كما فعله المص فلا ورود له
لانا نختار ان التصديق عبارة عن التصور مع الحكم
قوله التصور مع الحكم قسم من التصور قلنا ان اردتم
به انه قسم من التصور الساذج المقابل للتصديق فظ
انه ليس كذلك وان اردتم به انه قسم من مطلق التصور
فمسلم لكن قسيم التصديق ليس مطلق التصور بل التصور

قوله وعلى الحضور الذهني مطلقا كما وقع التنبيه عليه منه ان التصور مشترك بين هذين المعنيين وبهذا الاشتراك يخرج الجواب الذي ذكره وهنا هو الفائدة الموعودة قال ولهذا فيما سبق ظهور ما حيث قال او التنبيه فائدة ستطلع عليه كان الاعتراض الاول جائز بالتصديق وهذا في جانب التصور تامل ١٢

الساذج فلا يلزم ان يكون قسم الشيء قسيما له والثاني

ان المراد بالتصور اما الحضور الذهني مطلقا او المقيد

بعدم الحكم فان عني به الحضور الذهني مطلقا لزم انقسام

الشيء الى نفسه والى غيره لان الحضور الذهني نفس العلم

فان عني به المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في

التصديق لان عدم الحكم يكون معتبرا في التصور

فلو كان التصور معتبرا في التصديق لكان عدم الحكم

معتبرا فيه والحكم معتبر فيه ايضا فيلزم اعتبار الحكم وعدمه

في التصديق وانه محال وجوابه ان التصور يطلق بالاشتراك

على ما اعتبر فيه عدم الحكم وهو التصور الساذج وعلى

الحضور الذهني مطلقا كما وقع التنبيه عليه والمعتبر

في التصديق ليس هو الاول بل الثاني والحاصل

ان الحضور الذهني وهو العلم والتصور اما ان يعتبر

بشرط شيء اي مع الحكم ويقال له التصديق وبشرط

لا شيء اي مع عدم الحكم ويقال له التصور الساذج او



ان لا يطالب لا يكون تصور الحرارة والبرودة على ان العلم هو حصول صورة الشيء

لما كان العلم هو حصول صورة الشيء في العقل فلا حاجة كان حصول التعريف البديهي النظر وقد تقدم صاحب المواقف بان من فسر العلم بحصول الصورة اراد به الصورة الحاصلة او نقول المراد به الوجود والتحقق فلا اشكال عماد نعم

او لا بشرط شيء وهو مطلق التصور فالقائل

بالتصديق هو التصور بشرط الشيء والمعتبر في التصديق

شطرا او جزءا هو التصور لا بشرط شيء فلا اشكال قال

وليس الكل من كل منهما بديهيا والا لما جهلنا شيئا

ولا نظريا والا لدار او تسلسل اقول العلم اما بديهي

وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور

الحرارة والبرودة وكالتصديق بان النفي والاثبات

لا يجتمعان ولا يرتفعان واما نظري وهو الذي

يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور العقل والنفس

كالتصديق بان العالم حادث واذا عرفت هذا فنقول

ليس كل واحد من كل واحد من التصور والتصديق

بديهيا فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات

بديهيا لما كان شيء من الاشياء مجهولا لنا وهو باطل

وفيه نظر لجواز ان يكون الشيء بديهيا ومجهولا لنا

اي كون البداهة مستلزمة للعلم ١٢

فان البديهي وان لم يتوقف حصوله على فكر لكن يمكن ان يتوقف

حصوله على شيء آخر من توجه العقل اليه او الاحساس به

او الحدس او غير ذلك فما لم يحصل ذلك الشيء الموقوف

عليه لم يحصل البديهي فالبداهة لا يستلزم الحصول [redacted]

التصورات انه يقال لو كان كل من التصورات والتصديقات

بديهيا لما احتجنا في تحصيل شيء من الاشياء الى نظر

وكسب وهو فاسد ضرورة احتياجنا في تحصيل بعض

التصورات والتصديقات الى الفكر والنظر ولا نظريا اي

ليس كل واحد من كل واحد من التصور والتصديق

نظريا [redacted] فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات

نظريا لزم الدور والتسلسل والدور هو توقف الشيء

على ما يتوقف عليه اما بمرتبة كما يتوقف ا على ب و ب بالعكس

او بمراتب كما يتوقف ا على ب و ب على ج و ج على ا والتسلسل

وهو ترتب امور غير متناهية واللازم بقسميه باطل فالملزوم

مثله اما الملازمة فلانه على ذلك التقدير اذا حاولنا

تحصيل شيء منها فلا بد ان يكون حصوله بعلم آخر و





وهلم جرا فاما ان تذهب سلسلة الاكتساب الى غير

النهاية وهو التسلسل او يعود فيلزم الدور واما بطلان

اللازم فلان تحصيل التصور والتصديق لو كان

بطريق الدور والتسلسل لامتنع التحصيل والكسب اما

بطريق الدور فلانه يفضي الى ان يكون الشيء حاصلا

قبل حصوله لانه اذا توقف حصول ا على حصول ب

وحصول ب على حصول ا اما بمرتبة او بمراتب كان حصول

ب سابقا على حصول ا وحصول ا سابقا على حصول

ب والسابق على السابق على الشيء سابق على ذلك

الشيء فيكون ب حاصلا قبل حصوله وانه محال واما

بطريق التسلسل فلان حصول العلم المطلوب يتوقف ح

على استحضار ما لا نهاية له واستحضار ما لا نهاية له

محال والتوقف على المحال محال فان قلت ان عنيتم بقولكم

حصول العلم المطلوب يتوقف على ذلك التقدير على

استحضار الامور الغير المتناهية دفعة واحدة

وفيه نظر لان المقدمة ليست
في ماهية المنطق بل في رسم المنطق
وجوابه ان المضاف محذوف تقديره
اما المقدمة ففي تصور ماهية المنطق
وتصوره بتعاريفهم فان [illegible] رحمه الله عليه

اعلم ان لفظ المقدمة بكسر الدال غلط مشهور
لانه ينبغي ان يقال بالفتح وقيل وفيه وجه ذاته
مشهور والمشهور بالغلط فصيح من الفصيح
الذي هو غير المشهور هـ عصـ

المواد جمع مادة وهي تحصل الشيء بها بالقوة جمع
وهي صناعات الخمس اعني البرهان والجدل
والخطابة والشعر والمغالطة وحاصله
قوله نحو ماهية المنطق الماهية والحقيقة
والذات والجوهر كلها الفاظ مترادف عصـ

وفيه نظر لان المقدمة العلم غير ذلك ثم العلم الخ
الموقوف عليه غير الموقوف فخارج
عنه فهنا جعل المقدمة عين الذي يجب علمه
في المنطق واذا كان مفهوم المقدمة
ما ذكره يلزم توقف الشيء على نفسه والمقدمة
عليها والشيء لا يتقدم على نفسه

قوله ان المقدمة
فيه ما يحتاج [illegible]
جعل الشيء [illegible] المقدمة
مظروف [illegible] قال المقدمة
في ما [illegible] المنطق وجعل
وجعل [illegible] ظرف فان المقدمة
[illegible] يلزم [illegible] ان
[illegible] الشيء [illegible]
[illegible] وحضرونا
وهو [illegible]

هي [illegible] مشكوكا

فلانم انه لو كان الاكتساب بطريق القسمة يلزم توقف
المطلوب على حصول امور غير متناهية دفعة فان الامور
الغير المتناهية معدات لحصول المطلوب والمعدات ليست
من لوازمها ان تجتمع في الوجود وان عنيتم به انه
يتوقف على استحضارها في ازمنة غير متناهية
فمسلم لكن لا نم انه يستحيل استحضار الامور الغير المتناهية
في الازمنة الغير المتناهية وانما يستحيل ذلك
لو كان النفس حادثة فاما اذا كانت قديمة فيكون
موجودة في ازمنة غير متناهية فجاز ان يحصل لها
علوم غير متناهية في الازمنة الغير المتناهية
فنقول هذا الدليل مبني على حدوث النفس وقد
برهن عليه في الحكمة قال بل البعض من كل منهما بديهي
والبعض نظري اه اقول لانه اما ان يكون جميع التصورات
والتصديقات بديهيا ويكون جميع التصورات
والتصديقات نظريا او يكون بعض التصورات والتصد



يقات بديهيا والبعض الاخر منهما نظريا
والاقسام منحصرة فيها ولما بطل القسمان الاولان
تعين الثالث وهو ان يكون البعض من كل منهما بديهيا
والبعض نظريا والنظري يمكن تحصيله بطريق الفكر
لان من علم لزوم امر لامر ثم علم وجود الملزوم
حصل له من العلمين وهما العلم بالملازمة والعلم بوجود
الملزوم العلم بوجود اللازم بالضرورة فلو لم
يمكن تحصيل النظري بطريق الفكر لم يحصل العلم
الثالث من العلمين السابقين لان حصوله بطريق
الفكر والفكر هو ترتيب امور معلومة للتادي
الى المجهول كما اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان وعرفنا
الحيوان والناطق ورتبناهما بان قدمنا الحيوان واخرنا
الناطق حتى يتادى الذهن منه الى تصور الانسان
وكما اذا اردنا التصديق بان العالم حادث وسطنا المتغير
بين طرفي المطلوب وحكمنا بان العالم متغير وكل متغير حادث فيحصل لنا

التصديق بحدوث العالم والترتيب في اللغة جعل كل شيء
في مرتبته وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة بحيث
يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض
بالتقدم والتأخر والمراد بالامور ما فوق الامر الواحد
وكذا كل جمع يستعمل في التعريفات في هذا الفن وانما اعتبرت
لان الترتيب لا يمكن الا بين الشيئين فصاعدا والمعلومة
الحاصلة صورها عند العقل وهي تتناول التصورية
والتصديقية اليقينيات والظنيات والجهليات فان الفكر كما يجري
في التصورات يجري في التصديقات وكما يكون في اليقين يكون
في الظنون والجهليات ايضا اما الفكر في التصور والتصديق
اليقيني فكما ذكرنا واما في الظني فكقولنا هذا الحائط ينتشر
منه التراب وكل حائط ينتشر منه التراب ينهدم فهذا
الحائط ينهدم واما في الجهل فكما قيل العالم مستغن عن المؤثر
وكل مستغن عن المؤثر قديم فالعالم قديم لا يقال العلم
من [redacted] الالفاظ المشتركة فانه كما يطلق على

على الحصول العقلي كذلك يطلق على الاعتقاد الجازم
المطابق الثابت للواقع وهو اخص من الاول وهنا من
شرائط التعريفات التحرز عن استعمال الالفاظ المشتركة
لانا نقول ان الالفاظ المشتركة لا تستعمل في التعريفات
الا اذا قام قرينة تدل على تعيين المراد من معانيها
وههنا قرينة دالة على ان المراد بالعلم المذكور في
الحصول العقلي فانه يفسره في هذا الكتاب الابه
وانما اعتبر المجهولية في المطلوب لان التادي الى المجهول
لاستحالة استعلام المعلوم وتحصيل الحاصل وهو
اعم من ان يكون تصوريا او تصديقيا اما المجهول التصوري
فالكتاب من الامور التصورية واما المجهول التصديقي
فنحو الامور التصديقية ومن لطائف هذا التعريف انه
يشتمل على العلل الاربع فالترتيب اشارة الى العلة
الصورية بالمطابقة فان صورة الفكر هي الهيئة
الاجتماعية الحاصلة للتصورات او التصديقات

كالهيئة الاجتماعية الحاصلة لاجزاء السرير اجتماعها
وترتيبها والى العلة الفاعلية بالالتزام اذ لا بد لكل
مترتب من مرتب وهي ههنا القوة العاقلة كالنجار
للسرير وامور معلومة اشارة الى العلة المادية كقطع
الخشب للسرير وللتادي الى المجهول اشارة الى العلة
الغائية فان الغرض من ذلك الترتيب ليس الا تادية
الذهن الى المطلوب المجهول كجلوس السلطان مثلا في
السرير وذلك الترتيب اي الفكر ليس بصواب دائما
لان بعض العقلاء يناقض بعضا في مقتضى افكارهم
فمن واحد يتادى فكره الى التصديق بحدوث العالم و
آخر الى التصديق بقدمه بل الانسان الواحد يناقض
نفسه بحسب وقتين فقد يفكر ويؤدي فكره الى التصديق
بقدم العالم ثم يفكر فينساق فكره الى التصديق بحدوثه
فالفكران ليسا صوابين والا لزم اجتماع النقيضين
فلا يكون كل فكر صوابا فمست الحاجة الى قانون يفيد



يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات التصورية والتصديقية
من ضرورياتها والاحاطة بالافكار الصحيحة والفاسدة
الواقعة فيها اي في تلك الطرق حتى يعرف منه ان كل نظري
باي طريق يكتسب واي فكر صحيح واي فكر فاسد وذلك
القانون هو المنطق وانما سمي به لان ظهور القوة
النطقية انما يحصل بسببه ويسمونه بانه آلة قانونية
تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر فالآلة هي
الواسطة بين الفاعل [redacted] ومنفعله في وصول
اثره اليه كالمنشار للنجار فانه واسطة بينه وبين
الخشب في وصول اثره اليه والقيد الاخير لاخراج العلة
المتوسطة فانها واسطة بين فاعلها ومنفعلها
اذ علة الشيء علة بالواسطة فان ا اذا كان علة لب
وب علة لج كان ا علة لج لكن بواسطة ب الا انها ليست
بواسطة بينهما في وصول اثر العلة البعيدة الى المعلول
لان اثر العلة البعيدة لا يصل الى المعلول فضلا عن ان يتوسط

في ذلك شيء آخر وانما الواصل اليه اثر العلة المتوسطة
لانه الصادر منها وهي من العلة البعيدة والقانون امر
كلي منطبق على جميع جزئياته ليتعرف احكامها منه كقول النحاة
الفاعل مرفوع فانه امر كلي يتعرف احكام جزئياته منه
حتى يعرف ان زيدا مرفوع في قولنا ضرب زيد وانما كان
المنطق آلة لانه واسطة بين القوة العاقلة وبين
المطالب الكسبية في الاكتساب وانما كان قانونا لان مسائله
قوانين كلية منطبقة على سائر جزئياتها كما اذا عرفنا ان
السالبة الضرورية تنعكس سالبة دائمة عرفنا منه ان قولنا
لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة تنعكس الى لا شيء من الحجر
بانسان دائما وانما قال تعصم مراعاتها الذهن لان المنطق
ليس نفسه تعصم عن الخطاء بل مراعاتها تعصم والا لم يعرض
للمنطقي خطاء اصلا وليس كذلك فانه ربما يخطئ لاهمال
الالة هذا هو مفهوم التعريف واما احترازاته
فالالة بمنزلة الجنس والقانونية يخرج الالات الجزئية لارباب



لارباب الصنايع وتعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء
في الفكر يخرج العلوم القانونية التي لا تعصم
مراعاتها الذهن عن الضلال في الفكر بل في المقال
كالعلوم العربية وانما كان هذا التعريف رسما لا
كونه الة عارض من عوارضه فان الذاتي للشيء
ما يكون له في نفسه والالية للمنطق ليست في نفسه بل
بالقياس الى غيره من العلوم ولانه تعريف بالغاية
اذ غاية المنطق العصمة عن الخطاء وغاية الشيء
يكون خارجة عنه والتعريف بالخارج رسم وههنا
فائدة جليلة وهي ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم
لانه قد حصل تلك المسائل اولا ووضع اسم العلم
بازائها فلا يكون له ماهية وحقيقة وراء تلك المسائل
فمعرفته بحسب حقيقته وحقيقته لا يحصل الا بالعلم بجميع
مسائله وليس ذلك مقدمة للشروع فيه وانما
المقدمة معرفته بحسب رسمه فلهذا صرح بقوله

وليس كله بديهيا والا لاستغنى عن تعلمه ولا نظريا والا لدار او تسلسل بل بعضه بديهي وبعضه نظري يستفاد منه

ورسمه دون ان يقول وحده وحده اوهو الى
غير ذلك من العبارات تنبيها على ان مقدمة الشروع في
كل علم رسمه لا حده فان قلت العلم بالمسائل التصديق
بها او معرفة العلم بحده تصور والتصور لا يستفاد
من التصديق فنقول العلم هو التصديق بالمسائل
حتى اذا حصل التصديق بجميع المسائل حصل العلم لكن
تصور العلم بحده يتوقف على تصور تلك التصديقات
فالتصور غير مستفاد الا من التصور قال وليس
كله بديهيا اه اقول هذا اشارة الى معارضة توردها
ههنا وتوجيهها ان يقال المنطق بديهي فلا حاجة
الى تعلمه بيان الاول انه لو لم يكن المنطق بديهيا لكان
كسبيا فاحتيج في تحصيله الى قانون اخر وذلك القانون
ايضا يحتاج الى قانون اخر فاما ان يدور الاكتساب
او يتسلسل وهما محالان لا يقال لا نسلم لزوم الدور
او التسلسل وانما يلزم لو لم ينته الاكتساب الى قانون بد



بديهي وهو تم لانا نقول المنطق مجموع قوانين
الاكتساب فاذا فرضنا انه كسبي وحاولنا اكتساب قانون
منها والتقدير ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق فيتوقف
اكتساب ذلك القانون على قانون اخر فهو ايضا كسبي
على ذلك التقدير فالدور والتسلسل لازم وتقرير
الجواب ان المنطق ليس بجميع اجزائه بديهيا والا
لاستغنى عن تعلمه ولا بجميع اجزائه كسبيا والا لزم
الدور والتسلسل كما ذكره المعترض بل بعض اجزائه
بديهي كالشكل الاول والبعض الاخر كسبي كباقي
الاشكال والبعض الكسبي انما يستفاد من البعض
البديهي فلا يلزم دور ولا تسلسل واعلم ان ههنا
مقامين الاول الاحتياج الى المنطق والثاني الاحتياج
الى تعلمه والدليل انما ينهض على ثبوت الاحتياج
اليه لا الى تعلمه والمعارضة المذكورة وان فرضنا
اتمامها لا تدل الا على الاستغناء عن تعلم المنطق

وهو لا يناقض الاحتياج اليه فلا يبعد ان لا يحتاج
الى تعلم المنطق لكونه ضروريا بجميع اجزائه او لكونه
معلوما بوجه ما ويكون الحاجة ماسة اليه في تحصيل العلوم
النظرية فالمذكور في معرض المعارضة لا يصلح لان
المقابلة على سبيل الممانعة قال البحث الثاني في موضوع
المنطق اقول قد سمعت ان العلم لا يتميز عنده
العقل الا بعد العلم بموضوعه ولما كان موضوع
المنطق اخص من مطلق الموضوع والعلم بالخاص مسبوق
بالعلم بالعام وجب تعريف مطلق موضوع العلم حتى
يحصل معرفة موضوع المنطق فموضوع كل علم ما يبحث
في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية كبدن الانسان لعلم الطب
الطب فانه يبحث فيه عن احواله من حيث الصحة والمرض
وكالكلمات لعلم النحو فانه يبحث فيه عن احوالها من حيث
الاعراب والبناء والعوارض الذاتية هي التي تلحق الشيء
لما هو هو اي لذاته كالتعجب اللاحق لذات الانسان او

والحاصل ان المطلوب في هذا المقام لو كان تصور ما صدق عليه موضوع المنطق لم يحتج الى معرفة مفهوم الموضوع اصلا
لانه عارض له وذاتي واما اذا كان المطلوب التصديق بالموضوعية احتيج الى بيان مفهومه سواء جعل موضوعه

او تلحق الشيء بجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان
بواسطة انه حيوان او تلحق بواسطة امر خارج عنه مساو له
كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب والتفصيل
هنالك ان العوارض ستة لان ما يعرض الشيء فاما ان يكون
عروضه لذاته او لجزئه او لامر خارج عنه والامر الخارج
عن المعروض اما مساو له او اعم منه او اخص منه او
مباين له فالثلاثة الاول وهي العارض لذات المعروض
والعارض لجزئه والعارض للمساوي تسمى اعراضا
ذاتية لاستنادها الى ذات المعروض اما العارض للذات
فظ واما العارض للجزء فلان الجزء داخل في الذات
والمستند الى ما في الذات مستند الى الذات في الجملة
واما العارض للامر المساوي فلان المساوي يكون
مستندا الى ذات المعروض والعارض مستند الى المساوي
والمستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيكون
العارض ايض مستندا الى الذات والثلثة الاخيرة

وهي العارض لامر خارج اعم من المعروض كالحركة
اللاحقة للابيض بواسطة انه جسم وهو اعم من الابيض
وغيره والعارض للخارج الاخص كالضحك العارض
للحيوان بواسطة انه انسان وهو اخص من الحيوان
والعارض بسبب المباين كالحرارة العارضة للماء
بسبب النار وهي مباينة له تسمى اعراضا غريبة لما فيها
من الغرابة بالقياس الى المعروض والعلوم لا يبحث
فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها فلهذا قال
عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو الى اخره اشارة
الى الاعراض الذاتية واقامة للحد مقام المحدود
واذا تمهد هذا فنقول موضوع المنطق المعلومات
التصورية والتصديقية لان المنطقي يبحث عن عوارضها
الذاتية وما يبحث في العلوم عن عوارضه الذاتية هو
موضوع العلم فيكون المعلومات التصورية والتصديقية
موضوع المنطق وانما قلنا ان المنطقي يبحث عن



عن الاعراض الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية
لانه يبحث عنها من حيث انها توصل الى مجهول تصوري
او الى مجهول تصديقي كما يبحث عن الجنس كالحيوان
والفصل كالناطق وهما معلومان تصوريان من حيث
انهما كيف يركبان ليوصل المجموع الى مجهول تصوري
كالانسان وكما يبحث عن القضايا المتعددة كقولنا
العالم متغير وكل متغير محدث وهي معلومات تصديقية
من حيث انها كيف تؤلف لتصير قياسا موصلا
الى مجهول تصديقي كقولنا العالم محدث وكذلك يبحث
عنها من حيث انها يتوقف عليها الموصل الى التصور
ككون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية
وعرضية وجنسا وفصلا وخاصة ومن حيث يتوقف
عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا اي بلا
واسطة ككون المعلومات التصديقية قضية او عكس
قضية او نقيض قضية واما توقفا بعيدا اي بواسطة كونها

موضوعات ومحمولات فالموصل الى التصديق يتوقف على
القضايا لتركبه منها والقضايا موقوفة على المو
الموضوعات والمحمولات فيكون الموصل الى التصديق
موقوفا على القضايا بالذات وعلى الموضوعات
والمحمولات بواسطة توقف القضايا عليها وباجملة
المنطقي يبحث عن احوال المعلومات التصورية
والتصديقية التي هي اما الايصال الى المجهولات
او الاحوال التي يتوقف عليها الايصال الى المجهولات
وهذه الاحوال عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية
لذواتها فهو باحث عن الاعراض الذاتية لها قال
وقد جرت العادة اقول قد عرفت ان الغرض من المنطق
استحصال المجهولات والمجهول اما تصوري او تصديقي
فنظر المنطقي اما في الموصل الى التصور واما في الموصل
الى التصديق وقد جرت عادة المنطقيين بان يسموا
الموصل الى التصور قولا شارحا اما كونه قولا فلانه



في الاغلب مركب والقول يرادف المركب واما كونه شارحا فلشرحه
وايضاحه ماهيات الاشيا والموصل الى التصديق حجة
لان من تمسك به استدل على مطلوبه غلب
على الخصم من حج اذا غلب ويجب تقديم مباحث
الاول اي الموصل الى التصور على مباحث الثاني
اي الموصل الى التصديق بحسب الوضع لان الموصل
الى التصور التصورات والموصل الى التصديق التصديقات
والتصور مقدم على التصديق طبعا فليقدم عليه
وضعا ليوافق الوضع الطبع وانما قلنا التصور
مقدم على التصديق طبعا لان التقدم الطبعي هو
ان يكون المقدم بحيث يحتاج اليه المتاخر ولا يكون علة
له والتصور كذلك بالنسبة الى التصديق اما انه ليس بعلة
له فلانه لا يلزم من حصول التصور حصول التصديق
ضرورة وجوب وجود المعلول عند وجود العلة
واما انه يحتاج اليه التصديق فلان كل تصديق

لابد له من ثلث تصورات تصور المحكوم عليه اما
بذاته او بامر صادق عليه وتصور المحكوم به
كذلك وتصور الحكم للعلم الاولي بامتناع الحكم ممن جهل
احد هذه التصورات وفي هذا الكلام قد نبه على فائدتين
ان استدعاء التصديق تصور المحكوم عليه ليس معناه
انه يستدعي تصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة حتى لو لم
يتصور حقيقة الشيء يمتنع الحكم عليه بل المراد بانه
يستدعي تصوره بوجه ما اما بكنه حقيقته او بامر
صادق عليه فانا نحكم على الاشياء التي لا نعرف حقايقها
كالحكم على واجب الوجود بالقدرة والعلم وعلى شبح
نراه من بعيد بانه شاغل للحيز فلو كان الحكم مستدعيا
لتصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة لم يصح امثال
هذه الاحكام والثانية ان الحكم فيما بينهم مقول
بالاشتراك على معنيين احدهما النسبة
الايجابية المتصورة بين شيئين وثانيهما ايقاع



تلك النسبة او انتزاعها فمعنى بالحكم حين حكم بانه
لابد في التصديق من تصور الحكم النسبة الايجابية
قال لامتناع الحكم بايقاع النسبة تنبيها على معنى الحكم
والا فان كان المراد النسبة الايجابية في الموضعين لم يكن
لقوله لامتناع الحكم ممن جهل معنى او ايقاع النسبة فيهما
فيلزم استدعاء التصديق تصور الايقاع وهو باطل
لانا اذا ادركنا ان النسبة واقعة او ليست بواقعة يحصل
التصديق ولا توقف له على تصور ذلك الادراك فان
قلت هذا انما يتم اذا كان الحكم ادراكا اما اذا كان فعلا
فالتصديق يستدعي تصور الحكم لانه فعل من الافعال
الاختيارية للنفس والافعال الاختيارية انما تصدر
عنها بعد شعورها بها والقصد الى اصدارها فحصول
الحكم موقوف على تصوره وحصول التصديق موقوف
على تصور الحكم على ان المص في شرح الملخص صرح به
وجعل شرطا حتى لا يزيد اجزاء التصديق على اربعة

فلما كان المراد بالحكم ايقاع النسبة لزم اجزاء التصديق به

فنقول قوله لان كل تصديق لابد فيه تصور الحكم يدل
على ان تصور الحكم من اجزاء التصديق على اربعة وهو
مصرح بخلاف قال الامام في الملخص كل تصديق لابد
فيه من ثلث تصورات المحكوم عليه وبه والحكم وقيل فرق
المصنف
ما بين قوله وقول المص هٰهنا لان الحكم فيما قاله الامام
تصور لا محالة بخلاف ما قاله يجوز ان يكون قوله والحكم
معطوفا على تصور المحكوم عليه كانه قال ولابد فيه
من الحكم وهو غير لازم منه ان يكون معطوفا على الحكم
فيكون تصورا وفيه نظر لان قوله والحكم لو كان معطوفا
على تصور المحكوم عليه ولا يكون الحكم تصورا لوجب تقدمه
للامتناع الحكم ممن جهل احد هذين الامرين ولو صح حمل
قوله احد هذه الامور على الحكم لفسد من وجه اخر
وهو ان اللازم من ذلك استدعاء التصديق تصور
المحكوم عليه وبه والمدعى استدعاؤه التصور
والحكم فلا يكون الدليل واردا على المدعى وايضا ذكر

ذكر الحكم ثم يكون مستدركا اذ المطلوب بيان تقدم التصور
على التصديق طبعا والحكم اذا لم يكن تصورا لم يكن له مدخل
في ذلك قال واما المقالات فثلث الاولى في المفردات
الى قوله على قابل العلم وصنعة الكتابة اقول لا اشتغال
للمنطقي من حيث هو منطقي بالالفاظ فانه يبحث عن
القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبهما وهذا لا يتوقف
على الالفاظ فان ما يوصل الى التصور ليس لفظ الجنس
والفصل بل معناهما وكذلك ما يوصل الى التصديق
مفهومات القضايا لا الفاظها ولكن لما توقف افادة
المعاني واستفادتها على الالفاظ صار النظر فيها
مقصودا بالعرض وبالقصد الثاني ولما كان النظر
قوله ولما كان
من حيث انه دال على المعاني قدم الكلام في الدلالة و
كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء اخر والشيء
الاول هو الدال والثاني هو المدلول والدال ان كان
لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط

يريد بالعلم الادراك اعم من ان يكون تصوريا او تصديقيا يقينيا او غيره

والعقد والاشارة والنصب والدلالة اللفظية
اما بحسب جعل الجاعل وهي وضعية كدلالة الانسان
على الحيوان الناطق والوضع جعل اللفظ بازاء المعنى
او لا والثاني اما ان يكون بحسب اقتضاء الطبع وهي الطبعية
كدلالة اخ اخ على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ
به عند عروض المعنى له او لا وهي العقلية كدلالة
اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ
والمقصود هنا هو الدلالة الوضعية وهي كون اللفظ
بحيث متى اطلق فهم معناه للعلم بالوضع وهي اما مطابقة
او تضمن او التزام وذلك لان اللفظ اذا كان دالا
بحسب الوضع على المعنى فذلك المعنى الذي هو مدلول
اللفظ اما ان يكون عين المعنى الموضوع له او داخلا
فيه او خارجا عنه فدلالة اللفظ على معناه بواسطة
ان اللفظ موضوع لذلك المعنى مطابقة كدلالة
الانسان على الحيوان الناطق ودلالته على معناه بوا

بواسطة ان اللفظ موضوع لمعنى دخل فيه ذلك المعنى
المدلول للفظ تضمن كدلالة الانسان على الحيوان
او الناطق فان الانسان انما يدل على الحيوان لاجل انه
موضوع للحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه الحيوان
الذي هو مدلول اللفظ ودلالته على معناه بوا
أن اللفظ موضوع لمعنى خرج عنه ذلك المعنى المدلو
ل التزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة
فان دلالته عليه بواسطة انه موضوع للحيوان الناطق
وقابل العلم وصنعة الكتابة خارج عنه اما تسمية
الدلالة الاولى بالمطابقة فلان اللفظ مطابق اي
موافق لتمام ما وضع له من قولهم طابق النعل
بالنعل فلا تجزي المعنى الموضوع له في ضمنه فهي
دلالة على ما في ضمن المعنى الموضوع له واما تسمية
الدلالة الثالثة بالالتزام فلان اللفظ لا يدل على
كل ما خارج عن معناه الموضوع له بل على الخارج

اللازم وانما قيد حدود الدلالات بتوسط
الوضع لانه لو لم يقيد به لانتقض حد بعض الد
الدلالات ببعضها وذلك لجواز ان يكون اللفظ
مشتركا بين الكل والجزء كالامكان فانه موضوع للا
الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وايضا يكون
اللفظ وللامكان العام وهو سلب الضرورة عن
احد الطرفين وان يكون اللفظ مشتركا بين اللازم
والملزوم كالشمس فانه موضوع للجرم والضوء وتحقق
من ذلك صور اربع الاولى ان يطلق الامكان ويراد به
الامكان العام والثانية ان يطلق ويراد به الامكان
الخاص والثالثة ان يطلق لفظ الشمس ويعني بالجرم
الذي هو الملزوم والرابعة ان يطلق ويعني بالضوء
اللازم اذا تحقق هذا التصوير فنقول لو لم
يقيد حد دلالة المطابقة بقيد بتوسط الوضع
لانتقض بدلالة التضمن والالتزام اما انتقاضه



بدلالة التضمن فلانه اذا اطلق الامكان واريد به
الامكان الخاص كان دلالته على امكان الخاص مطابقة
وعلى الامكان العام تضمنا ويصدق عليها انها دلالة
اللفظ على المعنى الموضوع له لان الامكان العام
مما وضع له ايضا لفظ الامكان فيدخل في حد دلالة
المطابقة دلالة التضمن فلا يكون مانعا واذا قيدناه
بتوسط الوضع خرجت تلك الدلالة عنه لان دلالة
لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة
وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع لكن ليست
بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام لتحققها
وان فرضنا انتفاء وضعه بازائه بل بواسطة ان
اللفظ موضوع للامكان الخاص الذي يدخل فيه
الامكان العام واما الانتقاض بدلالة الالتزام
فلانه اذا اطلق لفظ الشمس وعني به الجرم كان دلالته
عليه مطابقة وعلى الضوء التزاما مع انه يصدق
عليه انها دلالة اللفظ على ما وضع له الضوء مثلا
... والثانية كونه لازما
... الشمس يدل عليه
... مطابقة والالتزام
... هذه الدلالة الا
... اللفظ على المعنى
الموضوع فينتقض حد المطابقة بالالتزام
فاذا اعتبر قيد التوسط لم ينتقض به

عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له فلو لم يقيد
حد دلالة المطابقة بتوسيط الوضع دخلت فيه
ولما قيد به خرجت عنه لان تلك الدلالة وان كانت
دلالة اللفظ على ما وضع له الا انها ليست بواسطة
ان اللفظ موضوع له لانا لو فرضنا انه لبس بموضوع
للضوء كان دالا عليه تلك الدلالة بسبب وضع
اللفظ للجرم الملزوم له ولو لم يقيد حد دلالة
التضمن بذلك القيد لانتقض بدلالة المطابقة
فانه اذا اطلق الامكان واريد به الامكان العام كان
دلالته عليه مطابقة وصدق عليها انها دلالة اللفظ
على ما دخل في المعنى الموضوع له لان الامكان العام داخل
في الامكان الخاص وهو معنى وضع اللفظ بازائه
ايضا فاذا قيد نا الحد بتوسط الوضع خرجت عنه
لانها ليست بواسطة ان اللفظ موضوع لما دخل
ذلك المعنى فيه وكذلك لو لم يقيد حد دلالة الالتزام لا

لا نتقض بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق لفظ الشمس
وعني به الضوء كان دلالته عليه مطابقة وصدق عليها انها
دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له فهي داخلة
في حد الالتزام لولا التقييد بتوسط الوضع واذا قيد به
خرجت عنه لانها ليست بواسطة ان اللفظ موضوع
لما خرج ذلك المعنى عنه ويشترط في الدلالة الا
لتزامية اللزوم الذهني اي كون
الالتزامية الخارج اقول لما كانت الدلالة الالتزامية
دلالة اللفظ على الخارج عن المعنى الموضوع له ولا
في ان اللفظ لا يدل لكل امر خارج عنه فلا بد للدلالة
على الخارج من شرط وهو اللزوم الذهني اي كون
الامر الخارج لازما للمسمى في الذهن بحيث يلزم من تصور
المسمى تصوره فانه لو لم يتحقق هذا الشرط لما
فهم الامر الخارجي من اللفظ فلم يكن دالا عليه
لان دلالة اللفظ على المعنى بحسب الوضع لاحد الامرين
اما لاجل انه موضوع بازائه او لاجل انه يلزم من فهم

للمعنى الموضوع له فتحقق فان اللفظ ليس بموضوع للامر
الخارجي فلو لم يكن بحيث يلزم تصوره من تصور المسمى
لم يكن الامر الثاني ايضا متحققا فلم يكن اللفظ دالا عليه
ولا يشترط فيها اللزوم الخارجي وهو كون الامر
الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه
في الخارج كما ان اللزوم الذهني هو كون الامر الخارجي
بحيث يلزم من تحقق المسمى في الذهن تحققه في
الذهن لانه لو كان اللزوم الخارجي شرطا لم يتحقق
الالتزام بدونه واللازم باطل والملزوم مثله اما
الملازمة فلامتناع تحقق المشروط بدون تحقق
واما بطلان اللازم فلان العدم كالعمى يدل على الملكة
كالبصر دلالة التزامية لانه عدم البصر عما من شانه
ان يكون بصيرا مع المعاندة بينهما في الخارج فان قلت
البصر جزء مفهوم العمى فلا يكون دلالته عليه بالالتزام
بل بالتضمن فنقول العمى عدم البصر لا العدم و



والبصر والعدم المضاف الى البصر يكون
البصر خارجا عنه قال والمطابقة لا يستلزم التضمن
الى بدون المتبوع اقول اراد بيان نسبة الدلالات
الثلث بعضها مع بعض بالاستلزام وعدمه فالمطابقة
لا يستلزم التضمن اى ليس متى تحقق التضمن
لجواز ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط
فيكون دلالته عليه مطابقة ولا تضمن ههنا لان المعنى
لا جزء له واما استلزام المطابقة الالتزام فغير
متيقن لان الالتزام يتوقف على ان يكون لمعنى
اللفظ لازم بحيث يلزم من تصور المعنى تصوره
وكون كل ماهية بحيث يوجد لها لازم كذلك غير
معلوم لجواز ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم
شيئا كذلك فاذا كان اللفظ موضوعا لتلك الماهية
كان دلالته عليها مطابقة ولا التزام لانتفاء شرطه
وزعم الامام ان المطابقة مستلزمة للالتزام لان تصور

كل ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها واقله
انها ليست غيرها واللفظ اذا دل على الملزوم بالمطابقة
دل على اللازم بالالتزام وجوابه انا لا نسلم ان تصور
كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها فكثيراً ما
نتصور ماهيات الاشياء ولم يخطر ببالنا غيرها
فضلا عن انها ليست غيرها ومن هذا تبين عدم
استلزام التضمن الالتزام لانه كما لم يعلم وجود
لازم ذهني لكل ماهية بسيطة لم يعلم ايضاً وجود
لازم ذهني لكل ماهية مركبة فجاز ان يكون من الماهيات
المركبة ما لا يكون له لازم ذهني واللفظ الموضوع
بازائه دال على اجزائه بالتضمن ولا التزام وفي عبارة
المص تسامح فان اللازم مما ذكره ليس تبين عدم
استلزام التضمن الالتزام بل عدم تبين استلزام
التضمن الالتزام وفرق ما بينهما ظ واما هما اى التضمن
والالتزام فمستلزمان للمطابقة لانهما لا يوجدان الا معها
لانهما تابعان لها والتابع من حيث انه تابع لا يوجد
بدون المتبوع وانما قيد بالحيثية احترازا عن التابع
الاعم كالحرارة للنار وقد يوجد بدونها كما في
الشمس والحركة واما من حيث انها تابعة للنار فلا
توجد الا معها وفي هذا البيان نظر لان التابع
في الصغرى ان قيد بالحيثية منعناها وان لم يقيد
لم يتكرر الحد الاوسط فلم ينتج المط ويمكن ان
يجاب عنه بان الحيثية في الكبرى ليست قيداً للاوسط
بل للحكم فيها فيتكرر الحد الاوسط نعم اللازم
من المقدمتين ان التضمن من حيث انه تابع لا يوجد
بدون المطابقة وهو غير مط والمط ان التضمن
مطلقا لا يوجد بدون المطابقة وهو غير لازم
منه قال والدال بالمطابقة ان قصد آه اقول
اللفظ الدال على معنى بالمطابقة اما ان يقصد
بجزء منه الدلالة على جزء معناه او لا يقصد

فان قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو
المركب كرامى الحجارة فان الرامى مقصود الدلالة
على رمى منسوب الى موضوع ما والحجارة مقصود
الدلالة على الجسم المعين ومجموع المعنيين معنى رامى
الحجارة فلابد ان يكون للفظ جزء وان يكون لجزئه
دلالة على معنى وان يكون ذلك المعنى جزء معنى اللفظ
وان يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى
مقصودة فيخرج عن الحد ما لا يكون لجزئه كهمزة الاستفهام
وما يكون لجزئه لكن لا دلالة له على معنى كزيد وما يكون
لجزئه دال على معنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزء
للمعنى المقصود كعبد الله علما فان لجزئه كعبد دالا
على معنى وهو العبودية لكن ليس جزء المعنى المقصود اى
الذات المشخص وما يكون لجزئه دال على جزء المعنى
المقصود لكن لا يكون دلالة مقصودة كالحيوان الناطق
اذا سمى به شخص انسانى فان معناه ح الماهية الا



الانسانية مع التشخص والماهية الانسانية مجموع
مفهومى الحيوان والناطق فالحيوان مثلا الذى
هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقصود الذى هو
التشخص الانسانى لانه دال على مفهوم الحيوان و
ومفهوم الحيوان جزء الماهية الانسانية وهى جزء
معنى اللفظ المقصود هنا لكن دلالة الحيوان على مفهومه
ليست مقصودة فى حال العلمية بل ليس المقصود
من الحيوان والناطق الا الذات المشخصة والا اى
وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو
المفرد سواء لم يكن لجزء او كان لجزء ولم يدل
على معنى او كان لجزء دال على معنى ولا يكون ذلك المعنى
جزء المعنى المقصود من اللفظ او كان لجزء دال على جزء
المعنى المقصود ولم يكن دلالة مقصودة فحد المفرد
يتناول الالفاظ الاربعة فان قلت المفرد متقدم
على المركب طبعا فلم اخره وضعا ومخالفة الوضع

الطبع في قوة الخطاء عند المحصلين فنقول
للمفرد والمركب اعتباران احدهما بحسب الذات وهو
ما صدق عليه المفرد من زيد وعمرو وغير ذلك
وثانيهما بحسب المفهوم وهو ما وضع اللفظ
بازائه كالكاتب مثلا فان له مفهوما وهو شئ له
الكتابة وذاتا وهو ما صدق عليه الكاتب من افراد
الانسان فان عنيتم بقولكم المفرد مقدم على المركب
طبعا ان ذات المفرد متقدم على ذات المركب
فمسلم ولكن تاخيره هنا في التعريف والتعريف
ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وان عنيتم بقولكم
ان مفهوم المفرد متقدم على مفهوم المركب
فهو ممنوع فان القيود في مفهوم المركب وجودية
وفي مفهوم المفرد عدمية والوجود في التصور
سابق على العدم فلهذا اخر المفرد في التعريف
وقدم في الاقسام والاحكام لانها بحسب الذات و



وانما اعتبر في المقسم دلالة المطابقة لا التضمن
والالتزام لان العبرة في تركيب اللفظ وافراده
دلالة جزئه على جزء معناه المطابقي وعدم دلالته
عليه لا دلالة جزئه على جزء معناه التضمني والالتزامي
وعدم دلالته عليه فانه لو اعتبر التضمن والالتزام
في التركيب والافراد لزم ان يكون اللفظ المركب
من لفظين موضوعين لمعنيين بسيطين مفردا
لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني
اذ لا جزء له وان يكون اللفظ المركب من اللفظين
الموضوع بازاء معنى له لازم ذهني بسيط مفردا
لان شيئا من جزئي اللفظ لا دلالة له على جزء المعنى
الالتزامي وفيه نظر لان غاية ما في الباب ان يكون
اللفظ بالقياس على المعنى المطابقي مركبا وبالقياس
الى المعنى التضمني والالتزامي مفردا ولما جاز ان يكون
اللفظ باعتبار معنيين مطابقين مفردا ومركبا

كما في عبد الله فلم لا يجوز ذلك باعتبار معنى
مطابقي ومعنى تضمني او التزامي والاولى ان يقال
الافراد والتركيب بالنسبة الى المعنى التضمني او
او الالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق بالنسبة الى المطابقي
اما في التضمني فلانه اذا دل جزء اللفظ على جزء
معناه التضمني دل على جزء معناه المطابقي لان
المعنى التضمني جزء المعنى المطابقي وجزء الجزء جزء
واما في الالتزام فلانه اذا دل جزء اللفظ على جزء
المعنى الالتزامي بالالتزام فقد دل على جزء المعنى
المطابقي لامتناع تحقق الالتزام بدون المطابقي
وقد يتحقق الافراد والتركيب بالنسبة الى المعنى
المطابقي لا بالنسبة الى المعنى التضمني او الالتزامي
كما في المثالين المذكورين فلهذا خصص القسمة
الى الافراد والتركيب بالمطابقة الا ان هذا الوجه
يفيد اولوية اعتبار المطابقة في القسمة والوجه



قال والوجه الاول لانه علم افاد وجوب اعتبار
اقول اللفظ المفرد اما وهو ان يصلح لان يخبر به
اداة او كلمة او اسم لانه اما ان يصلح لان يخبر به وحده
او لا فان لم يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداة كفي
ولا واما ما ذكرنا من المثالين لانه ما لا يصلح الا ان يخبر به وحده
اما ان لا يصلح للاخبار به اصلا كفي فان المخبر به في قولنا
زيد في الدار حاصل ولا دخل لفي في الاخبارية
واما ان يصلح للاخبارية لكن لا يصلح للاخبارية
وحده كلا فان المخبر به في قولنا زيد لا حجر هو لا حجر
ولا لا مدخل في الاخبارية ولعلك تقول الافعال
الناقصة لا تصلح لان يخبر بها وحدها فيلزم ان
يكون ادوات فنقول لا بعد في ذلك حتى انهم
قسموا الادوات الى غير زمانية وزمانية وهي
الافعال الناقصة غاية ما في الباب ان اصطلاحهم
لا يطابق اصطلاح النحاة وذلك غير لازم لان

في الالفاظ من حيث المعنى ونظر النحاة فيها من حيث
اللفظ نفسه وعند تغاير جهتي البحثين لا يلزم
تطابق الاصطلاحين وان صلح لان يخبر به وحده
فاما ان يدل بهيئته وصيغته على زمان معين من
الازمنة الثلثة كضرب ويضرب وهو الكلمة
او لا يدل وهو الاسم كزيد وعلم والمراد بالهيئة
والصيغة الهيئة الحاصلة للحروف باعتبار تقديمها
وتاخيرها وحركاتها وسكناتها وهي صورة الكلمة
والحروف مادتها وانما قيد حد الكلمة بها لاخراج
ما يدل على زمان لا بهيئته بل بحسب جوهره ومادته
كالزمان والامس واليوم والصبوح والغبوق
فان دلالتها على الزمان بحسب موادها وجواهرها
لا بهيئاتها بخلاف الكلمات فان دلالتها على الزمان
بحسب هيئاتها بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف
الهيئة وان اتحدت المادة كضرب يضرب واتحاد



واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئة وان اختلفت
المادة كضرب وطلب فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون
الكلمة مركبة لدلالة اصلها ومادتها على الحدث
وهيئتها وصورتها على الزمان فيكون جزؤها
دالا على جزء معناها فنقول المعنى من التركيب
ان يكون هناك اجزاء مترتبة مسموعة وهي الفاظ
او حروف والهيئة مع المادة ليست بهذه المثابة
فلا يلزم التركيب والتقييد بالمعين من الازمنة
الثلثة لا دخل له في الاحتراز الا انه حسن لان
الكلمة لا تكون الا كذلك ففيه مزيد ايضاح ووجه
التسمية اما بالاداة فلانها في تركيب الالفاظ بعضها
مع بعض واما بالكلمة فلانها من الكلم وهو الجرح كانها
لما دلت على الزمان وهو متجدد ومنصرم تكلم
الخواطر بتغير معناها واما بالاسم فلانه اعلى
مرتبة من ساير الالفاظ فيكون مشتملا

على معنى السمو وهو العلو قال وهو اما ان يكون معناه
واحدا او كثيرا اقول هذا اشارة الى تقسيم الاسم
بالقياس الى معناه فالاسم اما ان يكون معناه
واحدا او كثيرا فان كان الاول اى ان كان معناه
واحدا فاما ان يتشخص ذلك المعنى اى لم يصلح
لان يكون مقولا على كثيرين او لم يتشخص اى يصلح
لان يقال على كثيرين فان تشخص ذلك المعنى ولم يصلح
لان يقال على كثيرين كزيد يسمى علما في عرف النحاة
لانه علامة دالة على شخص معين وجزئيا حقيقيا
في عرف المنطقيين وان لم يتشخص وصلح لان يقال
على كثيرين فهو الكلي والكثيرون افراده فلا يخلو اما
ان يكون حصوله في افراده الذهنية والخارجية
على السوية اولا فان ساوت الافراد الذهنية والخارجية
في حصوله وصدقه عليها يسمى متواطئا
لان افراده متوافقة في معناه من التواطؤ وهو



وهو التوافق كالانسان والشمس فان الانسان له افراد
في الخارج وصدقه عليها بالسوية والشمس لها افراد
في الذهن وصدقها عليها ايضا بالسوية وان لم يتساوى
الافراد بل كان حصوله في بعضها اولى او اقدم او
اشد من البعض الاخر يسمى مشككا والتشكيك على
ثلثة اوجه التشكيك بالاولوية وهو اختلاف الافراد
في الاولوية وعدمها كالوجود فانه في الواجب
اتم واثبت واقوى منه في الممكن والتشكيك بالتقدم
والتأخر وهو ان يكون حصول معناه في بعضها
متقدما على حصوله في البعض الاخر كالوجود ايضا
فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن والتشكيك
بالشدة والضعف وهو ان يكون حصول معناه
في بعضها اشد من البعض كالوجود ايضا فانه
في الواجب اشد منه في الممكن لان اثار الوجود
في واجب الوجود اكثر كما ان اثر البياض وهو

تفريق البصر في بياض الثلج اكثر مما هو في بياض
العاج وانما سمي مشككا لان افراده مشتركة في اصل
المعنى ومختلفة باحد الوجوه الثلثة فالناظر اليه
ان نظر الى جهة الاشتراك خيل انه متواطئ
لتوافق افراده فيه وان نظر الى جهة الاختلاف اوهم
انه مشترك كانه لفظ له معان كالعين فالناظر
فيه يشكك هل هو متواطئ ام مشترك فلهذا
سمي بهذا الاسم وان كان الثاني اي ان كان المعنى
كثيرا فاما ان يتخلل بين تلك المعاني نقل بان كان
موضوعا لمعنى اولا ثم لوحظ ذلك المعنى ووضع
لمعنى آخر لمناسبة بينهما اولم يتخلل فان لم يتخلل
النقل بل كان وضع لتلك المعاني على السوية
اي كما يكون موضوعا لهذا المعنى يكون موضوعا
لذلك المعنى من غير النظر الى المعنى الاول فهو
مشترك لاشتراكه بين المعاني كالعين فانها موضوع للباصرة والماء والذهب والركبة على



موضوع للباصرة والماء والذهب والركبة على
السوية فان تخلل بين تلك المعاني نقل فاما ان يترك
استعماله في المعنى الاول اولا فان ترك يسمى لفظا
منقولا لنقله من المعنى الاول والناقل اما الشرع
فيكون منقولا شرعيا كالصلوة والصوم فانهما
في الاصل للدعاء ومطلق الامساك ثم نقلهما الشرع
الى الاركان المخصوصة والامساك المخصوص مع النية
واما غير الشرع فهو اما العرف العام فهو المنقول العرفي
كالدابة فانها في اصل اللغة موضوعة لكل ما يدب
على الارض ثم نقلها العرف العام الى ذات القوائم
الاربع من الخيل والبغال والحمير او الخاص ويسمى
منقولا اصطلاحيا كاصطلاح النحاة والنظار
اما اصطلاح النحاة فكالفعل فانه كان موضوعا
لما صدر عن الفاعل كالاكل والشرب والضرب
ثم نقله النحويون الى كلمة دلت على معنى في نفسه مقترن

باحد الازمنة الثلثة واما اصطلاح النظار فكالدور
فانه للحركة في التشكك ثم نقل الى ترتب الاثر على ماله
صلوح العلية وان لم يترك معناه الاول بل يستعمل
فيه ايضا يسمى حقيقة ان استعمل في الاول فهو
منقول عنه ومجازا ان استعمل في الثاني وهو
المنقول اليه كالاسد فانه وضع اولا للحيوان المفترس
ثم نقل الى الرجل الشجاع لعلاقة بينهما وهي الشجاعة
فاستعماله في الاول بطريق الحقيقة وفي الثاني بطريق
المجاز اما الحقيقة فلانها من حق فلان الامر اي اثبته
او من حققته اذا كنت فيه على اليقين فاذا كان اللفظ
مستعملا في موضع الاصل فهو شيء مثبت في مقامه
معلوم الدلالة واما المجاز فلانه من جاز الشيء
يجوزه اذا تعداه واذا استعمل اللفظ في المعنى المجازي
فقد جاز مكانه الاول وموضعه الاصلي **قال**
وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر اه **اقول** ما مر



الى نفسه وبالنظر الى نفس معناه وهذا تقسيم اللفظ بالقياس

ما مر من تقسيم اللفظ بالقياس الى غيره من الالفاظ
فاللفظ اذا نسبناه الى لفظ اخر فلا يخلو اما ان يتوافقا
في المعنى اي يكون معناهما واحدا او يتخالفا في المعنى
اي يكون لاحدهما معنى وللاخر معنى اخر فان كانا
متوافقين فهو مرادف له واللفظان مترادفان
اخذ من الترادف الذي هو ركوب احد خلف اخر كان المعنى مركوب واللفظان راكبان
عليه فيكونان مترادفان كالليث والاسد وان كانا
مختلفين فهو مباين له واللفظان متباينان لان
المباينة هي المفارقة ومتى اختلف المعنى لم يكن
المركوب واحدا فيتحقق المفارقة بين اللفظين
للتفرقة بين المركوبين كالانسان والفرس ومن
الناس من ظن ان مثل الناطق والفصيح ومثل
السيف والصارم من الالفاظ المترادفة لصدقهما
على ذات واحدة وهو فاسد لان الترادف هو

الاتحاد في المفهوم كالاتحاد في الذات نعم الاتحاد
في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم بدون العكس
قال واما المركب فهو اما تام اه اقول لما فرغ من
المفرد واقسامه شرع في المركب فهو اما تام واما
غير تام لانه اما ان يصح السكوت عليه اى يفيد
المخاطب فايدة تامة ولا يكون مستتبعا للفظ اخر
ينتظره المخاطب كما اذا قيل زيد فيبقى المخاطب
منتظرا الى ان يقال قايم او قاعد مثلا بخلاف ما اذا
قيل زيد قايم واما ان لا يصح السكوت عليه فان صح
السكوت عليه فهو المركب التام والا فهو المركب
الناقص وغير التام والمركب التام اما ان يحتمل
الصدق والكذب وهو الخبر او لا يحتمل وهو الانشاء
فان قيل الخبر اما ان يكون مطابقا للواقع لم يحتمل
الكذب وان لم يكن مطابقا للواقع لم يحتمل الصدق
فلا خبر داخل في الحد فقد يجاب عنه بان المراد بالو



بالواو الواصلة او الفاصلة بمعنى ان الخبر هو
الذي يحتمل الصدق او الكذب وكل خبر صادق
يحتمل الصدق وكل خبر كاذب يحتمل الكذب فجميع
الاخبار داخلة في الحد وهذا غير مرضي لان الاحتمال
لا يسع لح بل يجب ان يقال يا صدق او كذب والحق
في الجواب ان المراد احتمال الصدق والكذب
بمجرد النظر الى مفهومه ولا شك ان قولنا السماء
فوقنا اذا جردنا النظر الى مفهوم اللفظ و
ولم نعتبر الخارج احتمل عند العقل الكذب
وقولنا اجتماع النقيضين موجود يحتمل الصدق
بمجرد النظر الى مفهومه فيحصل التقسيم ان المركب
التام ان احتمل الصدق والكذب بحسب مفهومه
فهو الخبر والا فهو الانشاء وهو اما ان يدل على
طلب الفعل دلالة اولية اى وضعية فاما ان
يقارنه الاستعلاء او يقارنه التساوي او يقا

للخضوع فان قارن الاستعلاء فهو امر وان قارن
التساوي فهو التماس وان قارن الخضوع فهو
سوال ودعاء وانما قيد الدلالة بالوضع
احترازا عن الاخبار الدالة على طلب الفعل فان
قولنا كتب عليكم الصيام او اطلب منك الفعل
دال على طلب الفعل لكن ليس بموضوع لطلب
الفعل بل للاخبار بطلب الفعل وان لم يدل على طلب
الفعل فهو تنبيه لانه ينبه على ما في ضمير المتكلم
ويندرج فيه التمني والترجي والقسم والنداء
ولاحد ان يقول الاستفهام والنهي خارجان
عن القسمة اما الاستفهام فلانه لا يليق جعله
من التنبيه لانه استعلام ما في ضمير المخاطب لا تنبيه
المتكلم واما النهي فلعدم دخوله تحت الامر لانه دال
على طلب الترك الفعل لا على طلب الفعل لكن المص
ادرج الاستفهام تحت التنبيه ولم يعتبر المناسبة

اللغوية



اللغوية والنهي تحت الامر بناء على ان الترك هو
كف النفس لا عدم الفعل عما من شانه ان يكون فاعلا
ولو اردنا ابرازهما في القسمة قلنا اللفظ اما
ان لا يدل على طلب شيء بالوضع وهو التنبيه او يدل
ولا يخ اما ان يكون المطلوب الفهم فهو الاستفهام
او غيره فهو اما ان يكون مع الاستعلاء فهو امر
ان كان المطلوب الفعل ونهي ان كان المطلوب
الترك اي عدم الفعل او يكون مع التساوي فهو
التماس ومع الخضوع فهو السوال واما المركب
الغير التام فاما ان يكون الجزء الثاني منه قيدا للاول
وهو التقييدي كالحيوان الناطق او لا يكون وهو
غير التقييدي كالمركب من اسم واداة او كلمة واداة
قال الفصل الثالث في المعاني المفردة اقول المعاني
هي الصور الذهنية من حيث انه وضع بازائها
الالفاظ فان عبر عنها بالفاظ مفردة فهي المعاني

والا فالمركبة والكلام ههنا انما هو في المعاني

المفردة كما ستعرف وكل مفهوم وهو الحاصل

في العقل اما جزئي او كلي لانه اما ان يكون نفس تصوره

اي من حيث انه متصور مانعا من وقوع الشركة

فيه اي من اشتراكه بين كثيرين وصدقه عليها

او لا يكون فان منع نفس تصوره عن الشركة

فهو جزئي كهذا الانسان فان الهذية اذا حصل

مفهومها عند العقل امتنع العقل بمجرد تصوره

عن صدقه على امور متعددة وان لم يمنع الشركة

من حيث انه متصور فهو الكلي كالانسان فان مفهومه

اذا حصل عند العقل لم يمتنع من صدقه على كثيرين

وقد وقع في بعض النسخ نفس تصور معناه وهو

سهو والا لكان للمعنى معنى وانما قيد بالتصور

لان من الكليات ما يمنع الشركة فيه بالنظر الى الخارج

كواجب الوجود فان الشركة فيه ممتنعة بالدليل





الخارج لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهومه

لم يمتنع من صدقه على كثيرين فانه بمجرد تصوره

لو كان مانعا من الشركة لم يفتقر في اثبات الوحدانية

الى دليل وكالكليات الفرضية مثل اللاشيء واللاامكان

واللاوجود فانها تمتنع ان تصدق على شيء من الاشياء

لكن لا بالنظر الى مجرد تصورها ومن ههنا يعلم

ان افراد الكلي لا يجب ان يكون الكلي صادقا

عليها بل من افراده ما يمتنع ان يصدق عليه

في الخارج اذا لم يمتنع العقل عن صدقه عليه بمجرد

تصوره فلو لم يعتبر نفس التصور في تعريف الجزئي

والكلي لدخل تلك الكليات في تعريف الجزئي فلا يكون

مانعا وخرج عن تعريف الكلي فلا يكون جامعا

وبيان التسمية بالكلي والجزئي ان الكلي جزء للجزئي

غالبا كالانسان فانه جزء لزيد وكالحيوان فانه جزء

للانسان والجسم فانه جزء للحيوان ويكون الجزئي

[illegible]

كلا وكلية الشيء انما يكون بالنسبة الى الجزئي
فيكون الشيء منسوبا الى الكل والمنسوب الى الكل
كلي وكذلك جزئية الشيء انما هي بالنسبة الى الكلي
فيكون الشيء منسوبا الى الجزء والمنسوب الى الجزء
جزئي واعلم ان الكلية والجزئية انما تعتبران
بالذات في المعاني واما في الالفاظ فقد تسمى كلية
وجزئية بالعرض تسمية الدال باسم المدلول **قال**
والكلي اما ان يكون الخ **اقول** انك قد عرفت
ان الغرض من وضع هذه المقالة معرفة كيفية
اقتناص المجهولات التصورية وهي لا يقتنص
بالجزئيات بل لا يبحث عنها في العلوم لتغيرها
وعدم انضباطها فلهذا صار نظر المنطقي
مقصورا على بيان الكليات وضبط اقسامها فالكلي
اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات فاما ان يكون نفس
ماهيتها او داخلا فيها او خارجا عنها والداخل

يسمى



يسمى ذاتيا والخارج يسمى عرضيا وربما يقال
الذاتي على ما ليس بخارج فالاول اي الكلي الذاتي
يكون نفس ماهية ما تحته من الجزئيات هو النوع
كالانسان فان نفس ماهية زيد وعمرو وبكر
وغيرها من جزئيات وهي لا تزيد على الانسان
الا بعوارض مشخصة خارجة عنها بها يمتاز شخص
عن شخص آخر ثم لا يخ اما ان يكون متعدد الا
في الخارج او لا يكون فان كان الاشخاص فهو المقول
في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا لان السوال
بما هو عن الشيء انما هو يطلب بتمام ماهية
وحقيقته فان كان سوالا عن شيء واحد كان طالبا
لتمام ماهيتها وتمام ماهية الاشياء انما يكون
تمام الماهية المشتركة بينها ولما كان النوع المتعدد
الاشخاص كالانسان هو تمام ماهية كل واحد
من افراده فاذا سئل عن زيد مثلا بما هو كان

الماهية الحقيقية فان جمع بين شيئين او اشياء في السوال كان طالبا للتمام ع

المقول في جواب الانسان لانه تمام ماهية المختصة
وان سئل عن زيد وعمرو بما هما كان الجواب الانسان
ايضا لانه كمال ماهيتهما المشتركة فلاجرم
ان يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية
والشركة معا وان لم يكن متعدد الاشخاص
بل ينحصر نوعه في شخص واحد كالشمس كان مقولا
في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة لان السائل
بما هو عن ذلك الشخص لا يطلب الا تمام ماهيته
المختصة به ولا فرد داخر له في الخارج يجمع بينه
وبين ذلك الشخص في السوال حتى يكون الجواب
عن تمام الماهية المشتركة واذ قد علمت ان النوع
ان تعدد اشخاصه في الخارج كان مقولا على كثيرين
متفقين بالحقايق في جواب ما هو وان لم يتعدد
كان مقولا على واحد في جواب ما هو فهو كلي
مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقايق

2



في جواب ما هو فالكلي جنس وقولنا مقول
على واحد ليدخل في الحد النوع الغير المتعدد
الاشخاص وقولنا او على كثيرين ليدخل النوع
المتعدد الاشخاص وقولنا [redacted] متفقين
بالحقايق ليخرج الجنس فانه مقول على كثيرين
مختلفين في الحقايق وقولنا في جواب ما هو
يخرج الثلثة الباقية اعني الخاصة والفصل
والعرض العام لانها لا يقال في جواب ما هو
وهناك نظر وهو ان احد الامرين لازم
اما اشتمال التعريف على امر مستدرك واما
ان لا يكون التعريف جامعا لان المراد بالكثيرين
ان كان مطلقا سواء كانوا موجودين في الخارج
او لم يكونوا يلزم ان يكون قوله مقول على واحد
زايدا حشوا لان النوع الغير المتعدد الاشخاص
في الخارج مقول على كثيرين موجودين في الذهن

وان كان المراد بالكثيرين الموجودين في الخارج
يخرج عن التعريف الانواع التي لا وجود لها
في الخارج اصلا كالعنقاء فلا يكون جامعا و
والصواب ان يحذف من التعريف قوله على واحد
بل لفظ الكلي ايضا فان المقول على كثيرين يغني
عنه ويقال النوع هو المقول على كثيرين متفقين
بالحقيقة في جواب ما هو وح يكون كل نوع
مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية
معا والمص لما اعتبر النوع في قوله في جواب
ما هو بحسب الخارج وقسمه الى ما يقال بحسب الشركة
هو
والخصوصية معا والى ما يقال بحسب الخصوصية المحضة
وهو خروج عن هذا الفن اما اولا فلان نظر
بوجهين صح
الفن عام يشتمل المواد كلها فلا تخصيص
بالنوع الخارجي تبنا في ذلك واما ثانيا فلان
المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة

عن



عندهم هو الحد بالنسبة الى المحدود وقد
جعل من اقسام النوع قال وان كان التالي الخ
اقول الكلي الذي هو جزء الماهية منحصر
في جنس الماهية وفصلها لانه اما ان يكون تمام الجزء
المشترك بين الماهية وبين نوع اخر او لا يكون
والمراد بتمام الجزء المشترك الجزء المشترك
الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما
اي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه
بل كل جزء مشترك بينهما يكون اما نفس ذلك
الجزء او جزءا منه كالحيوان فانه تمام الجزء المشترك
بين الانسان والفرس اذ لا جزء مشترك بينهما
الا وهو اما نفس الحيوان او جزء منه كالجوهر
والجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة فكل
منها وان كان مشتركا بين الانسان والفرس
الا انه ليس تمام الجزء المشترك بينهما بل بعضه

نقد لجنس والاده

فان تمام المشترك هو الحيوان المشتمل على الكل
وربما يقال المراد بتمام المشترك مجموع الاجزاء
المشتركة بينهما كالحيوان فانه مجموع الجوهر
والجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة وهي
اجزاء مشترك بين الانسان والفرس وهو
منتقض بالاجناس البسيط فعبارتنا اسد
وهذا الكلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه
فنقول جزء الماهية ان كان تمام المشترك بين
الماهية ونوع اخر فهو الفصل اما الاول فلان
جزء الماهية اذا كان تمام المشترك بينها وبين
نوع اخر يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة
المحضة لانه اذا سئل عن الماهية وذلك النوع
كان المطلوب تمام الماهية المشتركة بينهما وهو ذلك
الجزء واذا افرد الماهية بالسوال لم يصلح ذلك
الجزء لان يكون مقولا في الجواب لان المطلوب تمام

تمام



تمام الماهية المختصة والجزء لا يكون تمام ماهية
المختصة اذ هو ما يتركب الشيء عنه وعن غيره فذلك
الجزء انما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة
فقط ولا نعني بالجنس الا هذا كالحيوان فانه
لما كان الجزء المشترك بين ماهية الانسان ونوع اخر كالفرس
مثلا حتى سئل عن الانسان والفرس بما هما كان
الجواب الحيوان واذا افرد الانسان بالسوال لم يصلح
اخص
الحيوان للجواب لانه تمام ماهية الحيوان الناطق
لا الحيوان فقط وربما سموه بانه كلي مقول على كثيرين
مختلفين بالحقايق في جواب ما هو فلفظ
الكلي مستدرك والمقول على كثيرين جنس للخمسة
ويخرج بالكثيرين الجزئي لانه مقول على واحد فيقال
هذا زيد وبقولنا مختلفين يخرج النوع لانه
مقول على كثيرين متفقين بالحقايق وبجواب
ما هو الكليات البواقي قال وهو قريب ان كان

الجواب عن الماهية لا **اقول** والقوم قد رتبوا
الكليات حتى يتهيا لهم التمثيل بها تسهيلا على المتعلم
المبتدي فوضعوا الانسان ثم الحيوان ثم
الجسم النامي ثم الجسم المطلق ثم الجوهر فالانسان
نوع كما عرفت الحيوان جنس لانه تمام ماهية المشترك
بين الانسان والفرس وكذلك الجسم النامي جنس
للانسان لانه تمام الجزء المشترك بين الانسان والنبات
حتى اذا سئل عنهما عما هما كان الجواب بالجسم النامي
وكذلك الجسم جنس له لانه تمام الجزء المشترك
بينه وبين الحجر مثلا وكذلك الجوهر لانه تمام ماهية
المشترك بينه وبين العقل فقد ظهر انه يجوز
ان يكون لماهية واحدة اجناس مختلفة بعضها
فوق بعض اذا انتقش هذا على صحيفة الخاطر
فنقول الجنس اما قريب او بعيد لانه ان كان الجواب
عن الماهية وعن بعض مشاركاتها في عين
ذلك الجنس

الجواب



الجواب عنها وعن كل مشاركاتها فيه فهو القريب
كالحيوان لانه جواب عن السوال عن الانسان والفرس
وهو الجواب عنه وعن جميع الانواع المشاركة
للانسان في الحيوانية وان كان الجواب عن الماهية
وعن بعض المشاركة وتلك الجنس غير الجواب
عنها وعن البعض الاخر فهو البعيد كالجسم النامي
فان النباتات والحيوانات تشارك الانسان فيه
وهو الجواب عنه وعن المشاركات النباتية
لا المشاركات الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشاركات
الحيوانية الحيوان ويكون هنالك جوابان ان كان
الجنس بعيدا بمرتبة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان
فان الحيوان جواب وهو جواب اخر وثلثة اجوبة
ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم بالقياس اليه فان الحيوان
والجسم النامي جوابان وهو جواب ثالث واربعة
اجوبة ان كان بعيدا بثلث مراتب كالجوهر

فان الحيوان والجسم النامي والجسم اجوبة ثلثة وهو
جواب رابع وعلى هذا القياس فكلما تزيد البعد
يزيد عدد الاجوبة ويكون عدد الاجوبة
زايدا على عدد مراتب البعد بواحد لان الجنس
القريب جواب وكل مرتبة من البعد جواب **قال**
وان لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع اخر لها
**اقول** هذا بيان للشق الثالث من الترديد وهو
ان جزء الماهية ان لم يكن تمام المشترك بينها
وبين نوع ما يكون فصلا وذلك لان احد الامرين
لازم على ذلك التقدير وهو ان ذلك الجزء اما ان لا يكون
مشتركا اصلا بين الماهية ونوع اخر او يكون بعضا
من تمام المشترك مساويا له واياما كان يكون فصلا
اما لزوم احد الامرين فلان الجزء ان لم يكن تمام المشترك
فاما ان لا يكون مشتركا اصلا وهو الامر الاول
او يكون مشتركا ولا يكون تمام المشترك بل بعض

فذلك

كالناطق بالنسبة الى الانسان

وهو فصل الجنس كالحساس



فذلك البعض اما ان يكون مباينا لتمام المشترك
او اخص منه او اعم منه او مساويا له لا جائز ان يكون
مباينا له لان الكلام في الاجزاء المحمولة ومن المحال ان يكون
المحمول على الشيء مباينا له ولا اخص لوجود الاعم
بدون الاخص فيلزم وجود الكل بدون الجزء
وانه محال ولا اعم لان بعض تمام المشترك بين
الماهية وبين نوع اخر لو كان اعم من تمام المشترك
لكان موجودا في نوع اخر بدون تمام المشترك
تحقيقا لمعنى العموم ~~فاما ان يكون تمام المشترك~~
فيكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع الذي
هو بازاء تمام المشترك لوجوده فيهما فاما ان يكون
تمام المشترك بينهما وهو محال لان المقدر ان
ليس تمام المشترك بين الماهية وبين نوع تام من
الانواع واما ان لا يكون تمام المشترك بل بعضا
منه فيكون للماهية تماما المشترك احدهما تمام المشترك

(لوجوده) صح صح

بين الماهية والنوع الذي بازائها والباقي
هو تمام المشترك بينها وبين نوع الثاني الذي
بازاء تمام المشترك الاول فح لو كان بعض تمام
المشترك بين الماهية والنوع الثاني اعم منه لكان
موجودا في نوع اخر بدون تمام المشترك الثاني
فيكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع الثالث
الذي بازاء تمام المشترك الثاني وليس تمام
المشترك بينهما بل بعض فيحصل تمام مشترك
ثالث وهلم جرا فاما ان يوجد تمام المشتركات
الى غير النهاية او ينتهي الى البعض تمام المشترك
مساويا له والاول محال والا لتركب الماهية من
اجزاء غير متناهية فقوله والا تسلسل ليس على
ما ينبغي لان التسلسل هو ترتب امور غير متناهية
ولم يلزم من الدليل ترتب اجزاء الماهية و
انما يلزم ذلك ان لو كان تمام المشترك الثاني





جزء من تمام المشترك الاول وهو غير لازم
ولعله اراد بالتسلسل وجود امور غير متناهية
في الماهية لكنه خلاف المتعارف واذا بطل اقسام
الثلثة تعين ان يكون بعض تمام المشترك مساويا
له وهو الامر الثاني واما ان الجزء فصل على تقدير
كل واحد من الامرين فلانه ان لم يكن مشتركا اصلا
يكون مختصا بها فيكون مميزا للماهية عن غيرها
وان كان بعض تمام المشترك مساويا له يكون
فصلا لتمام المشترك لاختصاصه به وتمام المشترك
جنس فيكون فصل جنس فيكون فصلا للماهية لانه
لما ميز الجنس عن جميع اغياره وجميع اغيار الجنس بعض
اغيار الماهية فيكون مميزا للماهية عن
بعض اغيارها ولا نعني بالفصل الا مميز الماهية
في الجملة والى هذا اشار بقوله وكيف كان اي
سواء لم يكن الجزء مشتركا اصلا او يكون بعضا

من تمام المشترك مساويا له فهو مميز الماهية عن
مشاركاتها في جنس او في وجود فيكون فصلا وانما
قال في جنس او في وجود لان اللازم من الدليل ليس
الا ان الجزء اذا لم يكن تمام المشترك يكون مميزا
في الجملة وهو الفصل واما ان يكون مميزا لها عن
المشاركات الجنسية حتى اذا كان للماهية فصل
وجب ان يكون لها جنس فلا فالماهية ان كان
لها جنس فصلها مميز لها عن المشاركات الجنسية
وان لم يكن لها جنس فلا اقل من ان يكون لها مشاركات
في الوجود والشيئية فيكون فصلها مميزا لها
عنها ويمكن اختصار الدليل بخلاف النسبة
بان يكون بعض تمام المشترك ان لم يكن مشتركا
بين تمام المشترك في نوع اخر يكون مختصا بتمام
المشترك فيكون فصلا له فيكون فصلا للماهية
وان كان مشتركا بينهما لم يكن تمام المشترك بين الماهية

وذلك



وذلك النوع فيكون بعضا من تمام المشترك
بينهما وهكذا لا يقال حصر جزء الماهية في الجنس
والفصل باطل لان الجوهر الناطق والجوهر الحساس
مثلا جزء الماهية الانسانية مع انه ليس بجنس
ولا فصل لانا نعود الكلام في الاجزاء المفردة
لا في مطلق الاجزاء وهذا ما وعدنا في صدر البحث
**قال** ورسموه بانه كلي يحمل على الشيء الخ **اقول**
ورسموا الفصل بانه كلي يحمل على الشيء في جواب
اي شيء هو في جوهره كالناطق والحساس
فانه اذا سئل عن الانسان او عن زيد باي شيء
هو في جوهره فالجواب انه ناطق وحساس
لان السؤال باي شيء هو انما يطلب ما يميز الشيء
في الجملة فكل ما يميزه يصلح للجواب ثم اذا طلب
المميز الجوهري يكون الجواب بالفصل واذا
طلب المميز العرضي يكون الجواب بالخاصة

فالكلي جنس يشتمل سائر الكليات وبقولنا يحمل
على الشيء في جواب اي شيء هو يخرج النوع او
الجنس او العرض العام لان النوع والجنس يقالان
في جواب ما هو ولا يقالان في جواب اي شيء هو
والعرض العام لا يقال في جواب اصلا وبقولنا
في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة للشيء
ولكن لا في جوهره وذاته فان قلت السائل باي شيء
هو ان طلب مميز الشيء عن جميع الاغيار فلا يكون
مثل الحساس فصل الانسان لانه لا يميزه عن جميع
الاغيار وان طلب المميز في الجملة سواء عن جميع الاغيار
او عن بعضها فالجنس مميز للشيء عن بعضها فيجب
ان يكون صالحا للجواب فلا يخرج عن الحد فنقول
لا نكتفي في جواب اي شيء هو بالتميز في الجملة بل لا بد
معه من ان لا يكون تمام المشترك بين الشيء ونوع
آخر فالجنس خارج عن التعريف ولما كان محصل

ان الفصل



ان الفصل كلي ذاتي لا يكون مقولا في جواب ما هو
ويكون مميزا للشيء في الجملة فلو فرضنا ماهية تتركب
من امرين متساويين او امور متساوية كماهية
الجنس العالي والفصل الاخير كان كل منهما فصلا لها
لانه يميز الماهية تميزا جوهريا واعلم ان قدماء
المنطقيين زعموا ان كل ماهية لها فصل وجب ان يكون
لها جنس حتى ان الشيخ يتبعهم في الشفاء وحد الفصل
بانه كلي مقول على الشيء في جواب اي شيء هو
في جوهره من جنس واذا لم يساعد البرهان
على ذلك نبّ [redacted] المصنف على ضعفه بالمشاركة
في الوجود اولا وبايراد هذا الاحتمال ثانيا قال
والفصل المميز للنوع عن مشاركه في الجنس قريب
اقول الفصل اما مميز عن المشاركة الجنسية
او عن المشاركة الوجودية فان كان مميزا
عن المشاركة الجنسية فهو اما قريب او بعيد لانه

الا يميزه عن مشاركاته في الجنس القريب فهو فصل
قريب كالناطق للانسان فانه يميزه عن مشاركاته
في الحيوان فان ميزه عن مشاركاته في الجنس البعيد
فهو فصل بعيد كالحساس للانسان فانه يميزه
عن مشاركاته في الجسم النامي وانما اعتبر القرب
والبعد في الفصل المميز في الجنس لان الفصل
المميز في الوجود وليس محقق الوجود بل هو
مبني على احتمال يذكر وربما يمكن ان يستدل
على بطلانه بان يقال لو تركب ماهية حقيقية
من امرين متساويين فاما ان لا يحتاج احدهما
الى الاخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج
بعض اجزاء الماهية الحقيقية الى البعض او يحتاج
فان احتاج كل منهما الى الاخر يلزم الدور والا
يلزم الترجيح بلا مرجح لانهما ذاتيان متساويان
فاحتياج احدهما الى الاخر ليس اولى من احتياج الاخر اليه





او يقال لو تركب جنس عالي كالجوهر مثلا من
امرين متساويين فاحدهما ان كان عرضا تقوم
الجوهر بالعرض وهو محال وان كان جوهرا
فاما ان يكون الجوهر نفسه فيلزم ان يكون الكل
نفس جزئه وانه محال او داخلا فيه وهو ايضا
محال لامتناع تركب الشيء من نفسه وغيره او
خارجا عنه فيكون عارضا له لكن ذلك الجزء
ليس عارضا لنفسه بل يكون العارض بالحقيقة
هو الجزء الاخر فلا يكون العارض بتمامه عارضا
وانه محال وليتنظر في هذا المقام فانه من
مطارح الاذكيا **قال** واما الثالث فان امتنع
انفكاكه عن الماهية فهو اللازم **اقول**
الثالث من اقسام الكلي ما يكون خارجا عن
الماهية وهو اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية
او يمكن انفكاكه عن الماهية والاول اللازم
والثاني العرضي

كالكتابة بالفعل

كالفردية للثلثة والثاني هو العرض المفارق كالكاتب
للانسان واللازم اما لازم للوجود كالسواد للحبشي
فانه لازم لوجوده وتشخصه لا لماهيته لان ماهيته
الانسان ولو كان السواد لازما للانسان لكان كل
انسان اسود وليس كذلك واما لازم للماهية
كالزوجية للاربعة فانه متى تحققت ماهية الاربعة
امتنع انفكاك الزوجية عنها لا يقال هذا تقسيم
الشيء الى نفسه وغيره لان اللازم على ما عرفه ما يمتنع
انفكاكه عن الماهية وقد قسمه الى ما لا يمتنع انفكاكه
عن الماهية وهو لازم الوجود كلا يمتنع انفكاك
عن الماهية غاية ما في الباب انه لا يمتنع انفكاك
عن الماهية من حيث هي هي لكن لا يلزم منه
ان لا يمتنع انفكاك عن الماهية في الجملة فانه يمتنع
الانفكاك عن الماهية في الجملة فان الموجودة
وما يمتنع عن الماهية الموجودة فهو ممتنع الانفكاك

بل الى ما يمتنع انفكاكه وهو لازم الماهية لانا نقول لا نم ان لازم الوجود ممتنع عنه



عن الماهية في الجملة فان ما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة
في الجملة اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث انها
موجودة او يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث
هي هي والثاني لازم الماهية والاول لازم الوجود
فمورد القسمة متناول لقسميه ولو قال اللازم
ما يمتنع انفكاكه عن الشيء لم يرد السؤال ثم لازم
الماهية اما بين او غير بين واما اللازم البين فهو
الذي يكفي تصوره مع تصور ملزومه في جزم
في جزم العقل باللزوم بينهما كالانقسام بمتساويين
للاربعة فان من تصور الاربعة وتصور الانقسام
بمتساويين جزم بمجرد تصورهما بان الاربعة
منقسمة بمتساويين واما اللازم الغير البين
فهو الذي يفتقر في جزم الذهن باللزوم بينهما
الى وسط كتساوي الزوايا الثلث لقائمتين
للمثلث فانه بمجرد تصور المثلث وتصور تساوي

الزوايا القائمتين لا يكفي في جزم الذهن بان المثلث
متساوي الزوايا لقائمتين بل يحتاج الى وسط
وههنا نظر وهو ان الوسط على ما فسره القوم
ما يقترن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا مثلا اذا قلنا
العالم محدث لانه متغير فالمقارن بقولنا لانه وهو
المتغير وسط وليس يلزم من عدم افتقار
اللزوم الى وسط انه يكفي فيه بجزم تصور اللازم
والملزوم لجواز توقفه على شيء اخر من حدس
او تجربة او حس او غير ذلك فلو اعتبرنا الافتقار
الى الوسط في مفهوم غير البين لم ينحصر لازم
الماهية في البين وغيره وقد يقال البين على اللازم
الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره ككون
الاثنين ضعفا للواحد فان من تصور الاثنين
ادرك انه ضعف الواحد والمعنى الاول اعم لانه متى
كفى تصور الملزوم في اللزوم يكفي تصور اللازم

مع تصور الملزوم وليس كلما يكفي التصور انه يكفي
تصور واحد [redacted] والعرض المفارق اما سريع الزوال
كحمرة الخجل وصفرة الوجل واما بطيء الزوال كالشيب
والشباب [redacted] وهذا التقسيم ليس بحاصر لان العرض
المفارق وهو ما لا يمتنع انفكاكه عن الشيء دوما لا يمتنع
انفكاكه لا يلزم ان يكون منفكا حتى ينحصر في سريع
الانفكاك وبطيئه لجواز ان لا يمتنع انفكاكه عن
الشيء ويدوم له كحركة الافلاك **قال** وكل واحد من اللازم
والمفارق الى اخره **اقول** الكلي الخارجي عن الماهية
سواء كان لازما او مفارقا اما خاصة او عرض
عام لانه ان اختص بافراد حقيقة واحدة
فهو الخاصة كالضاحك فانه مختص بحقيقة
الانسان وان لم يختص بها بل يعمها وغيرها
فهو العرض العام كالماشي فانه شامل للانسان
وغيره ويرسم الخاصة بانها كلية مقولة

على افراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا فالكلية
مشتركة على ما مر عبرة فقولنا فقط يخرج الجنس
والعرض العام لانهما مقولان على حقايق وقولنا
قولا عرضيا يخرج النوع والفصل لان قولهما
على ما تحتهما ذاتي لا عرضي ويرسم العرض العام
بانه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها
قولا عرضيا فقولنا وغيرها يخرج النوع والفصل
والخاصة لانها لا يقال الا على حقيقة واحدة
فقط وقولنا قولا عرضيا يخرج الجنس لان قوله
ذاتي وانما كان هذه التعريفات رسوما للكليات
لجواز ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات
ملزومات مساوية لها فحينئذ لم يتحقق ذلك اطلق
عليها الرسم وهو بمعزل عن التحقيق لان الكليات
امور اعتبارية حصلت لها مفهوماتها ووضعت
اسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات

يكون



فيكون هي حدودا على ان عدم العلم بانها حدود
لا يوجب العلم بانها رسوم وكان المناسب ذكر
التعريف الذي هو اعم وفي تمثيل الكليات بالناطق و
الضاحك والماشي لا بالنطق والضحك
والمشي التي هي مباديها فائدة وهي ان المعتبر
في حمل الكلي على جزئياته حمل المواطاة وهو حمل
هو هو لا حمل الاشتقاق وهو حمل هو ذو هو
والنطق والضحك والمشي لا يصدق على افراد
الانسان بالمواطاة فلا يقال زيد نطق بل ذو نطق
او ناطق واذ قد سمعت ما تلونا عليك ظهر لك
ان الكليات منحصرة في خمسة نوع وجنس وفصل
وخاصة وعرض عام لان الكلي اما ان يكون نفس
ماهية ما تحته من الجزئيات او داخلا فيها او خارجا
عنها فان كان نفس ماهية ما تحته من الجزئيات
فهو النوع وان كان داخلا فيها فاما ان يكون

اي المناسب ان يقول وعرفوه حتى يشمل الحد والرسم ١٢

اي كون المحمول موافقا للموضوع ١٢

واعلم ان حمل المواطاة وهو كون الشيء محمولا على الموضوع بالحقيقة بلا واسطة وحمل الاشتقاق ان يكون محمولا عليه بواسطة ١٢

تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر وهو الجنس
او لا يكون وهو الفصل وان كان خارجا عنها فاما
ان اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة والا فالعرض
العام واعلم ان المص قسم الكلي الخارج عن الماهية
الى اللازم والمفارق وقسم كلا منهما الى الخاصة والعرض
العام فيكون الخارج منقسما الى اربعة اقسام
فيكون اقسام الكلي سبعة على مقتضى تقسيمه لا خمسة
فلا يصح قوله بعد ذلك فالكليات اذن خمسة
قال الفصل الثالث الكلي والجزئي اه اقول قد عرفت
في اول الفصل الثاني ان ما حصل في العقل فهو من
حيث انه حاصل في العقل ان لم يكن مانعا من الاشتراك
بين كثيرين فهو الكلي وان كان مانعا من الاشتراك
فهو الجزئي فمناط الكلية والجزئية انما هو الوجود
العقلي واما ان الكلي ممتنع الوجود في الخارج او
ممكن الوجود فيه فامر خارج عن مفهومه والى هذا

اشار



اشار بقوله والكلي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج
لا لنفس مفهوم اللفظ يعني امتناع وجود الكلي او
امكان وجوده في خ لا يقتضيه نفس مفهوم الكلي بل
اذا جرد العقل النظر اليه احتمل عنده ان يكون ممتنع
الوجود في الخارج وان يكون ممكن الوجود في الخارج
فالكلي اذا نسب الى الوجود الخارجي اما ان يكون
ممتنع الوجود فيه في الخارج او لا فيه والاول
كشريك الباري عز اسمه والثاني اما ان يكون
موجودا في الخارج او لا والثاني كالعنقاء والاول
اما ان يكون متعدد الافراد في الخارج او لا يكون متعدد
الافراد فان لم يكن متعدد الافراد في الخارج بل
يكون منحصرا في فرد فلا يخ اما ان يكون مع امتناع
غيره من الافراد في الخارج او يكون مع امكان غيره
والاول كالباري تعالى والثاني كالشمس وان كان له
افراد متعددة موجودة في الخارج فاما ان يكون

افراده متناهية اوغير متناهية والاول كالمفهوم
كالكوكب السيار فانه كلي منحصر في الكوكب السبعة
السيارة الثاني كالنفوس الناطقة فان افرادها
غير متناهية على مذهب بعض **قال** الثاني اذا قلنا
الحيوان الخ **اقول** اذا قلنا للحيوان مثلا كلي فهنا ك
امور ثلثة الحيوان من حيث هو هو ومفهوم الـ
الكلي من غير اشارة الى مادة من المواد والحيوان
الكلي وهو المجموع المركب منهما اى من الحيوان
والكلي والتغاير بين هذه المفهومات ظاهر
فانه لو كان المفهوم من احدهما عين المفهوم
من الآخر لزم من تعقل احدهما تعقل الاخر وليس
كذلك فان مفهوم الكلي ما لا يمنع نفس تصوره
عن وقوع الشركة ومفهوم الحيوان الجسم النامي
الحساس ومن البين جواز تعقل احدهما مع الذهول
عن الاخر فالاول يسمى كليا طبيعيا لانه طبيعة

من



من الطبايع او لانه موجود في الطبيعة اى في الخارج
والثاني كليا منطقيا لان المنطقي انما يبحث عنه وما
قيل ان الكلي المنطقي كونه كليا فيه مساهلة اذ الكلية
انما هي مبدؤه والثالث كليا عقليا لعدم تحققه
الا في العقل وانما قال الحيوان مثلا لان اعتبار هذه
الامور الثلثة لا يختص بالحيوان ولا بمفهوم الكلي
بل يتناول ساير الماهيات والكليات حتى اذا قلنا
الانسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي ونوع منطقي
ونوع عقلي وكذلك في الجنس والفصل وغيرهما
والكلي الطبيعي موجود في الخارج لان هذا الحيوان
موجود في الخارج والحيوان جزء من هذا الحيوان
الموجود وجزء الموجود موجود فالحيوان موجود
وهو الكلي الطبيعي واما الكليان الاخران اى الكلي
المنطقي والكلي العقلي ففي وجودهما في الخارج خلاف
والنظر في ذلك خارج عن الصناعة لانه من مسائل الحكمة الالهية

الباحثة عن احوال الموجود من حيث انه موجود
وهذا مشترك بينهما وبين الكلي الطبيعي فلا وجه
لايراده واحالتها الى علم اخر قال الثالث الكليان
اقول النسبة بين الكليات منحصرة في اربعة التساوي
والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص
من وجه والتباين وذلك لان الكلي اذا نسب الى الكلي
كلي آخر فاما ان يصدقا على شيء او لم يصدقا فان
لم يصدقا على شيء اصلا فهما متباينان كالانسان والفرس
فانه فلا يصدق شيء من الانسان على شيء من افراد الفرس
وبالعكس وان صدقا على شيء فلا يخلو اما ان يصدق
كل منهما على كل ما صدق عليه الاخر اولا فان صدق
فهما متساويان كالانسان والناطق فان كل ما صدق
عليه الانسان يصدق عليه الناطق وبالعكس وان
لم يصدق فاما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق
عليه الاخر او لا يصدق فان صدق كان بينهما عموم وخصوص

مطلق



مطلق والصادق على كل الاخر اعم مطلقا والاخر
اخص مطلقا كالانسان والحيوان فان كل انسان حيوان
وليس كل حيوان انسانا وان لم يصدق كان بينهما عموم
وخصوص من وجه وكل واحد منهما اعم من الاخر
من وجه واخص من وجه فانهما لما تصادقا على شيء
ولم يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر كان
هناك ثلث صور احديها ما يجتمعان فيها على
الصدق والثانية ما يصدق فيها هذا دون ذاك
والثالثة ما يصدق فيها ذاك دون هذا كالحيوان
والابيض فانهما يصدقان معا على الحيوان الابيض
ويصدق الحيوان بدون الابيض على الحيوان الاسود
وبالعكس في الجماد الابيض فيكون كل واحد منهما
شاملا للاخر وغيره فالحيوان شامل للابيض
وغير الابيض والابيض شامل للحيوان وغير الحيوان
فباعتبار ان كل واحد منهما شامل للاخر يكون

اعم منه وباعتبار انه مشمول له يكون اخص منه فرجع
التباين الى سالبتين كليتين من الطرفين والتساوى
الى موجبتين كليتين والعموم المطلق الى موجبة كلية من احد
الطرفين وسالبة جزئية من الطرف الاخر ومن وجه الى
سالبتين جزئيتين وموجبة جزئية وانما اعتبر النسب
بين الكليين لان المفهومين اما كليان او جزئيان
او كلى وجزئى والنسب الاربع لا يتحقق فى القسمين
الاخرين واما الجزئيان فلانهما لا يكونان الا متباينين
واما الجزئى والكلى فلان الجزئى ان كان جزئيا لذلك
الكلى يكون اخص منه مطلقا وان لم يكن جزئيا له
يكون مباينا له قال ونقيضا المتساويين متساويان
اقول لما فرغ من بيان النسب بين العينين شرع
فى النسب بين النقيضين فنقيضا المتساويين
متساويان اى يصدق كل من [redacted] نقيضى
المتساويين على ما يصدق عليه النقيض الاخر





والا لكذب احد النقيضين على بعض نقيض الاخر
لكن ما يكذب عليه احد النقيضين يصدق عليه
عينه والا لكذب النقيضان فيصدق عين احد
المتساويين على بعض نقيض الاخر وهو صدق
احد المتساويين بدون الاخر هذا خلف مثلا (وكل لا ناطق لا انسان)
يجب ان يصدق كل لا انسان لا ناطق (ن) لا انسا
والا لكان بعض اللاانسان ليس بلا ناطق
فيكون بعض اللاانسان ناطق فبعض الناطق
لا انسان وهو محال و(نقيض) الاعم من شئ مطلقا اخص
من نقيض الاخص مطلقا اى يصدق نقيض الا(خص)
على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم وليس كل ما يصد(ق)
عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم اما
الاول فلانه لو لم يصدق نقيض الاخص على
كل ما يصدق عليه نقيض الاعم لصدق عين الا(خص)
على بعض ما صدق عليه نقيض الاعم فيصدق الا(خص)

بدون الاعم وهو محال كما تقول يصدق كل لا
حيوان لا انسان والا لكان بعض اللاحيوان
انسان فبعض الانسان لاحيوان هذا خلف واما
الثاني فلانه لو لا صدق قولنا ليس كل ما صدق
عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم لصدق
نقيض الاعم على كل ما صدق عليه نقيض الاخص
فيصدق الاخص على كل افراد الاعم بعكس النقيض
وهو محال فليس كل لا انسان فهو لا حيوان والا
لكان كل لا انسان لا حيوانا وينعكس الى كل حيوان
انسان فهو كلاحيوان او تقول ايضا قد ثبت ان كل
نقيض الاعم نقيض الاخص فلو كان كل نقيض الاخص
[redacted] نقيض الاعم لكان النقيضان متساويين
فيكون العينان متساويين هذا خلف او تقول
العام صادق على بعض نقيض الاخص تحقيقا
للعموم فليس بعض نقيض الاخص بنقيض الاعم





بل عينه وفي قولنا لصدق نقيض الاخص على كل ما
صدق عليه نقيض الاعم من غير عكس تسامح لجعل الدعوى
جزء من الدليل وهو مصادرة على المطلوب والمراد الثاني
بينهما عموم من وجه ليس بين نقيضهما عموم اصلا اي لا
مطلقا ولا من وجه لان هذا العموم اي العموم من وجه
متحقق بين عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص وليس
بين نقيضيهما عموم لا مطلقا ولا من وجه اما تحقق
العموم من وجه بينهما فلانهما يتصادقان في اخص
اخر ويصدق عين الاعم بدون نقيض الاخص
في ذلك الاخص وبالعكس في نقيض الاعم كالحيوان
واللا انسان فانهما يجتمعان في الفرس والحيوان
يصدق بدون اللاانسان في الانسان واللاانسان
بدون الحيوان في الجماد واما انه لا يكون بين
نقيضهما عموم فللتباين الكلي بين الاعم وعين الاخص
لامتناع صدقهما على شيء فلا يكون بينهما عموم

اصلا وانما قيد التباين بالكلي لان التباين قد يكون
جزئيا وهو صدق كل واحد من المفهومين بدون
الاخر في الجملة فمرجعه الى سالبتين جزئيتين كما ان تباين
الكلي سالبتان كليتان والتباين الجزئي اما عموم من وجه
او تباين كلي لان المفهومين اذا لم يتصادقا في بعض
الصور فان لم يتصادقا في صورة اصلا فهو التباين
الكلي والا فالعموم من وجه فلما صدق التباين الجزئي
على العموم من وجه لا يلزم من تحقق التباين الجزئي
ان لا يكون بينهما عموم اصلا فان قلت الحكم بان الاعم
من شيء من وجه ليس بين نقيضهما عموم اصلا باطل
لان الحيوان اعم من الابيض من وجه و[illegible] بين نقيضهما
عموم من وجه نقول المراد انه لا يلزم ان يكون
بين نقيضهما عموم فيندفع الاشكال او نقول لو قال
بين نقيضهما عموم لافاد العموم في جميع الصور
لان الاحكام المورودة في هذا الفن انما هي كليات

فاذا



فاذا قال ليس بين نقيضهما عموم كان رفعا
للايجاب الكلي وتحقق العموم في بعض الصور
لا ينافيه نعم لم يتبين مما ذكره النسبة بين نقيضي
امرين بينهما عموم من وجه بل تبين عدم النسبة
عدم
بالعموم وهو بصدد ذلك فاعلم ان النسبة بينهما
المباينة الجزئية لان العينين اذا كان كل واحد
منهما بحيث يصدق بدون الاخر كان النقيضان
ايضا كذلك ولا نعني بالمباينة الجزئية الا هذا
القدر ونقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا
لانهما اما ان يصدقا معا على شيء كاللاانسان واللافرس
الصادقين على الجماد او لا يصدقا كاللاوجود
واللاعدم فلا شيء مما صدق عليه اللاوجود يصدق
عليه اللاعدم وبالعكس واياما كان يتحقق التباين
الجزئي بينهما اما اذا لم يصدقا على شيء اصلا كان
بينهما تباين كلي فيتحقق التباين الجزئي قطعا

واما اذا صدقا على شيء كان بينهما تباين جزئي
لان كل واحد من المتباينين يصدق على نقيض الاخر
فيصدق كل واحد من نقيضهما بدون الاخر فالتباين
الجزئي لازم جزما وقد ذكر في المتن ههنا ما لا يحتاج
اليه وترك ما يحتاج الى ذكره اما الاول فلان
قيد فقط بعد قوله ضرورة صدق احد المتباينين
مع نقيض الاخر زايد لا طائل تحته واما الثاني فلانه
وجب ان يقول ضرورة صدق كل واحد من المتباينين
مع نقيض الاخر لان التباين الجزئي بين النقيضين
صدق كل واحد منهما بدون الاخر لا صدق واحد
منهما بدون الاخر وليس يلزم من صدق احد
الشيئين مع نقيض الاخر صدق كل واحد من النقيضين
بدون الاخر فترك لفظة كل لا بد منه وانت تعلم
ان الدعوى يثبت بمجرد المقدمة القائلة كل واحد
من المتباينين يصدق مع نقيض الاخر لانه يصدق

كلواحد



كل واحد من النقيضين بدون الاخر وهي
المباينة الجزئية فباقي المقدمات مستدرك **قال**
الرابع الجزئي كما يقال له **اقول** الجزئي بالاشتراك
على المعنى المذكور ويسمى حقيقيا لان جزئيته
بالنظر الى حقيقته المانعة من الشركة وبازائه
الكلي الحقيقي وعلى كل اخص تحت الاعم كالانسان
بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئيا اضافيا لان
جزئيته بالاضافة الى شيء اخر وبازائه الكلي الاضافي
وهو الاعم من شيء وفي تعريف الجزئي الاضافي
نظر لانه والكلي الاضافي متضايفان لان المعنى
الجزئي الاضافي الخاص ومعنى الكلي الاضافي
العام وكما ان الخاص خاص بالنسبة الى العام
كذلك العام عام بالنسبة الى الخاص واحد
المتضايفين لا يجوز ان يذكر في تعريف
المتضايف الاخر والا لكان تعقله قبل تعقل

لا معه وايضا لفظ الكلي انما هي للافراد و
والتعريف بالافراد ليس بجايز فالاولى ان يقال
هو الاخص من شيء وهو اي الجزئي الاضافي
اعم من الجزئي الحقيقي بمعنى كل جزئي حقيقي
جزئي اضافي بدون العكس اما الاول فلان كل
جزئي حقيقي فهو مندرج تحت الماهية المعراة
عن المشخصات كما اذا جردنا زيدا عن المشخصات
التي بها صار شخصا معينا بقي الماهية الانسانية
وهي اعم منه فيكون كل جزئي حقيقي مندرجا
تحت اعم فيكون جزئيا اضافيا وهذا منقوض
بواجب الوجود فانه شخص ويمتنع ان يكون
له ماهية كلية والا فهو ان كان مجرد تلك
الماهية الكلية يلزم ان يكون امر واحد كليا
وجزئيا وهو مح وان كانت تلك الماهية مع شيء
يلزم ان يكون واجب الوجود معروضا للتشخص

فهو



وهو مح لما تقرر لان تشخص الواجب عينه واما
الثاني فلجواز ان يكون الجزئي الاضافي كليا
لانه الاخص من شيء والاخص من شيء لجواز ان يكون
كليا تحت كلي آخر بخلاف الجزئي الحقيقي فانه يمتنع
ان يكون كليا **قال** الخامس النوع كما يقال الخ **اقول** النوع
كما يطلق على ما ذكرناه وهو المقول على كثيرين
متفقين بالحقيقة في جواب ما هو ويقال له النوع
الحقيقي لان نوعيته انما هي بالنظر الى حقيقة
الواحدة في افراده كذلك يطلق بالاشتراك
على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب
ما هو قولا اوليا اي بلا واسطة كالانسان بالقياس
الى الحيوان فانه ماهية يقال عليها وعلى غيرها
كالفرس الجنس وهو الحيوان حتى اذا قيل ما الانسان
والفرس فالجواب انه حيوان ولهذا المعنى سمي
نوعا اضافيا لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه

فالماهية منزلة منزلة الجنس ولا بد من ترك الكلي
لما سمعت وذكر الكلي لانه جنس للكليات فلا يتم حدودها
بدون ذكره فان قلت الماهية هي الصورة المعقولة
من الشيء والصورة العقلية كلية فذكرها يغني عن
ذكر الكلي فقول الماهية مفهومها ليس مفهوم الكلي غاية
ما في الباب انه من لوازمها لكن دلالة الالتزام مهجورة
في الحدود وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل والخاصة
والعرض العام فان الجنس لا يقال عليها وعلى غيرها في جواب
ما هو واما تقييد القول بالاولي فاعلم اولا ان سلسلة
الكليات انما تنتهي بالاشخاص وهو النوع المقيد
بالشخصيات وفوقها الاصناف وهو النوع المقيد بصفات
عرضية كلية كالتركي والرومي وفوقها الانواع
وفوقها الاجناس واذا حمل كليات مترتبة على شيء واحد
يكون الحمل العالي عليه بواسطة حمل السافل عليه فان
الحيوان انما يصدق على زيد او على التركي بواسطة

حمل



حمل الانسان عليهما وحمل الحيوان على الانسان فقوله
قولا اوليا احتراز عن الصنف فانه كلي يقال عليه وعلى
غيره الجنس في جواب ما هو حتى اذا سئل عن التركي
والفرس بما هما كان الجواب الحيوان لكن الجنس على
الصنف ليس باولي بل بواسطة حمل النوع عليه
فاعتبار الاولية في القول يخرج الصنف عن الحد
لانه لا يسمى نوعا اضافيا **قال** ومراتبه اربع الخ
**اقول** اراد ان يشير الى مراتب النوع الاضافي
دون الحقيقي لان الانواع الحقيقية يستحيل ان تترتب
حتى تكون نوع حقيقي فوقه نوع اخر حقيقي والا
لكان النوع الحقيقي جنسا وانه محال واما الانواع
الاضافية فتترتب لجواز ان يكون نوع اضافي فوقه
نوع اخر اضافي كالانسان فانه نوع اضافي للحيوان
وهو نوع اضافي للجسم النامي وهو نوع للجسم المطلق
وهو نوع للجوهر فباعتبار ذلك صار مراتبه

للحيوان ساه

اربعا لانه اما ان يكون اعم الانواع واخصها او اعم
من بعضها واخص من البعض او مباينا للكل فالاول
هو النوع العالي كالجسم فانه اعم من الجسم النامي والحيوان
والانسان والثاني النوع السافل كالانسان فانه اخص
من ساير الانواع والثالث النوع المتوسط كالحيوان
فانه اخص من الجسم النامي واعم من الانسان وكالجسم
النامي فانه اخص من الجسم واعم من الحيوان والرابع
النوع المفرد ولم يوجد له مثال في الوجود وقد يقال
في تمثيله انه كالعقل اذا قلنا ان الجوهر جنس له فان العقل
[illegible] تحت العقول العشرة وهي في حقيقة العقل
متفق فهو لا يكون اعم من نوع اخر اذ ليس تحته نوع
بل اشخاص ولا اخص اذ ليس فوقه نوع بل الجنس وهو
الجوهر على ذلك التقدير فهو نوع مفرد وبما يقرر
التقسيم على وجه اخر وهو ان النوع اما ان يكون فوقه
نوع وتحته نوع او لا يكون فوقه نوع ولا تحته نوع

او يكون



او يكون فوق نوع ولا يكون تحته نوع او يكون
تحت نوع ولا يكون فوقه نوع وذلك ظاهر قال
ومراتب الاجناس ايضا اربع اقول كما ان الانواع الاضافية
يترتب متنازلة كذلك الاجناس ايضا ربما تترتب
متصاعدة حتى يكون جنس فوق جنس اخر وكذلك
مراتب الاجناس ايضا تلك الاربع لانه ان كان
اعم الاجناس فهو الجنس العالي كالجوهر وان كان اخصها
فهو الجنس السافل كالحيوان او اخص واعم وهو
الجنس المتوسط كالجسم النامي والجسم او مباينا للكل
فهو الجنس المفرد الا ان العالي في مراتب الاجناس تسمى
جنس الاجناس لا السافل والسافل في مراتب الانواع
يسمى نوع الانواع لا العالي وذلك لان جنسية الشيء
انما هي بالقياس الى ما تحته فهو انما يكون جنس الاجناس
اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعية الشيء انما يكون
بالقياس الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع

اذا كان تحت جميع الانواع والجنس المفرد ممثل بالعقل
على تقدير ان لا يكون الجوهر جنسا فانه ليس اعم من جنس
اذ ليس تحته الا العقول العشرة وهي الانواع
لا اجناس ولا اخص اذ ليس فوقه الا الجوهر وقد
فرضوا انه ليس بجنس لكن يقال احد التمثيلين فاسد
اما تمثيل النوع المفرد بالعقل على تقدير جنسية الجوهر
واما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير عرضية الجوهر
لان العقل ان كان جنسا يكون تحته الانواع فلا يكون
نوعا مفردا بل عاليا فلا يصح التمثيل الاول وان لم يكن
جنسا لم يصح التمثيل الثاني ضرورة ان ما لا يكون
جنسا لا يكون جنسا مفردا الا انا نقول التمثيل الاول
على تقدير ان العقول العشرة متفقة بالنوع والثاني
على انها مختلفة والتمثيل يحصل بمجرد الفرض سواء
كان مطابقا للواقع او لم يطابقه قال والنوع الاضافي
اقول لما نبه على ان للنوع معنيين اراد ان يبين

النسبة



النسبة بينهما وقد ذهب قدماء المنطقيين حتى الشيخ
في كتاب الشفاء الى ان النوع الاضافي اعم مطلقا من
الحقيقي ورد ذلك في صورة دعوى اعم وهي ان
ليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فان كلا منهما
موجود بدون الاخر اما وجود النوع الاضافي
بدون الحقيقي فكما في الانواع المتوسطة فانها انواع
اضافية وليست انواعا حقيقية لانها اجناس
واما وجود النوع الحقيقي بدون الاضافي فكما
في الحقايق البسيطة كالعقل والنفس والوحدة والنقطة
فانها انواع حقيقية وليست انواعا اضافية والا
لكانت مركبة لوجوب اندراج الانواع الاضافية
تحت جنس فيكون مركبا من الجنس والفصل ثم بين
ما هو الحق عنده وهو ان بينهما عموما وخصوصا
من وجه لانه قد ثبت وجود كل منهما بدون الاخر وهما
يتصادقان على النوع السافل لانه نوع حقيقي من حيث

انه مقول على افراد متفقة الحقيقة ونوع اضافي
من حيث انه مقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو
قال وجزء المقول في جواب ماهو الخ اقول المقول
في جواب ماهو هو الدال على الماهية المسئول عنها
بالمطابقة كما اذا سئل عن الانسان بما هو فاجيب
بالحيوان الناطق فانه يدل على ماهية الانسان
بالمطابقة واما جزءه فان كان مذكورا في جواب ماهو
بالمطابقة اي بلفظ يدل عليه بالمطابقة يسمى
واقعا في طريق ماهو كالحيوان او الناطق فان معنى الحيوان
جزء مجموع معنى الحيوان والناطق المقول في جواب
السوال بما هو عن الانسان وهو مذكور بلفظ الحيوان
الدال عليه بالمطابقة انما سمي واقعا في طريق ماهو
لان المقول في جواب ماهو هو طريق ماهو وهو واقع
فيه وان كان مذكورا في جواب ماهو بالتضمن اي
بلفظ يدل عليه بالتضمن يسمى داخلا في جواب ماهو

كمفهوم



كمفهوم الجسم او النامي او الحساس المتحرك بالارادة
فان جزء معنى الحيوان الناطق المقول في جواب ماهو
وهو مذكور فيه بلفظ الحيوان الدال عليه بالتضمن
وانما انحصر جزء المقول في جواب ماهو في القسمين
لان دلالة الالتزام مهجورة في جواب ماهو بمعنى
انه لا يذكر في جواب ماهو لفظ يدل على ماهية المسئول
عنها او على اجزائها بالالتزام اصطلاحا قال
والجنس العالي الخ اقول الفصل له نسبة الى النوع ونسبة
الى الجنس اي جنس ذلك النوع فاما نسبته الى النوع فبانه
مقوم له اي داخل في قوامه وجزء له واما نسبته الى
الجنس فبانه مقسم له اي محصل قسم له فانه اذا انضم
الى الجنس صار المجموع قسما من الجنس ونوعا له مثلا
الناطق اذا نسب الى الانسان فهو داخل في قوامه و
ماهيته واذا نسب الى الحيوان صار حيوانا ناطقا وهو
قسم من الحيوان اذا تصور هذا فنقول الجنس العالي

الحر لا يدخل في البيع فيكون
استثناء وبيعا للعبد بالحصة
ابتداء فالحر لا يدخل ابتداء
وهو باطل لجهالة الثمن

---

يبقى البيع في الآخر بحصته من الثمن
لانه بيع بالحصة بقاء وهو جائز
كما اذا فسخ البيع في العبد المبيع بعد
انعقاده

---

ورعاية شبه الناسخ تقتضي
ان لا يصح الاحتجاج بالعام لانه
مستقل وكل مستقل يقبل التعليل
وان لم يقبل الناسخ بنفسه
التعليل لئلا يلزم معارضة
التعليل النص واذا
قبل التعليل لم نعلم كم
يخرج بالتعليل وكم يبقى
وان كانت العلة معلومة
لاحتمال علة اخرى فيصير
مجهولا

والعقد الذي فيه الخيار داخل
في العقد غير داخل في الحكم
من حيث انه داخل يكون رده
بعيبه بلا قبض فيكون كالفسخ
من حيث انه غير داخل يكون رده
بيان انه لم يدخل فيكون كالاستثناء
فبرعاية شبه الفسخ تقتضي صحة البيع
في صور الاربع لان كلا من المبيعين
مبيع ببيع واحد فلا يكون بيعا
بالحصة ابتداء بل بقاء
وبرعاية شبه الاستثناء تقتضي فساد
البيع في الصور الاربع لجعل ما ليس
بمبيع شرطا لقبول المبيع
فبرعاية الشبهين قلنا
بصحة البيع ان علم محل الخيار
وثمنه

٣٨
٢٦
٥١

جاز ان يكون له فصل يقوم بجواز ان يتركب من امرين يساويانه
ويميزانه عن مشاركاته في الوجود وقد امتنع القدماء
عن ذلك بناء على ان كل ماهية لها فصل لا بد ان يكون
لها جنس وقد سلف ذلك يجب ان يكون له اى للجنس
العالي فصل يقسمه لوجوب ان يكون تحته انواع وفصول
الانواع بالقياس الى الجنس مقسمات والنوع السافل يجب
ان يكون له فصل مقوم ويمتنع ان يكون له فصل مقسم
اما الاول فلوجوب ان يكون فوقه جنس وما للجنس لا بد
لان يكون له فصل يميزه عن مشاركاته في ذلك الجنس واما الثاني
فلامتناع ان يكون تحته انواع والا لم يكن سافلا والمتوسطات
سواء كانت انواعا او اجناسا يجب ان يكون لها فصول
مقومات لان فوقها اجناسا وفصولا مقسمات لان تحتها
انواعا وكل فصل يقوم النوع العالي او الجنس العالي فهو يقوم
السافل لان العالي مقوم للسافل ومقوم المقوم مقوم
من غير عكس كلي اى ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي

وقد امتنع القدماء



لانه قد ثبت ان جميع مقومات العالي مقومات للسافل
فلو كان جميع مقومات السافل مقومات العالي لم يكن بين العالي
والسافل فرق وانما قال من غير عكس كلي لان بعض مقوم
السافل مقوم للعالي وهو مقوم العالي وكل فصل يقسم
الجنس السافل فهو مقسم للعالي فيكون العالي حاصلا لان معنى
تقسيم السافل تحصيله في نوع وكلما يحصل السافل يحصل
العالي فيكون العالي حاصلا ايضا في ذلك النوع وهو
معنى تقسيم للعالي ولا ينعكس كليا اى ليس كل مقسم للعالي بمقسم
للسافل لان السافل مقسم للعالي وهو لا يقسم السافل
بل يقومه ولا ينعكس جزئيا فان بعض مقسم العالي
مقسم للسافل وهو مقسم السافل قال الفصل الرابع
في التعريفات اقول قد سلف لك ان نظر المنطقي اما
في القول الشارح او في الحجة ولكل منهما مقدمات يتوقف
معرفتهما عليها ولما وقع الفراغ من بيان مقدمات القول
الشارح شرع في المعرف ما يستلزم تصوره تصور الشيء

او امتيازه عن كل ما عداه وليس المراد بتصور الشيء تصوره
بوجه ما والا لكان الاعم من الشيء او الاخص منه معرفا
لانه قد يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء بوجه ما
قوله او امتيازه عن كل ما عداه مستدرك لان كل معرف
فهو مفيد لتصور الشيء بوجه ما بل المراد التصور
بكنه الحقيقة وهو الحد التام كالحيوان الناطق فان
تصوره مستلزم لتصور حقيقة الانسان وانما قال
او امتيازه عن كل ما عداه ليتناول الحد الناقص والرسوم
فان تصورها لا يستلزم تصور حقيقة الشيء بل امتيازه
عن جميع اغياره ثم المعرف اما ان يكون نفس المعرف او غيره
لا جائز ان يكون نفس المعرف لوجوب ان يكون المعرف
معلوما قبل المعرف والشيء لا يعرف قبل نفسه فتعين ان يكون
غير المعرف وكل غير اما ان يكون مساويا له او مباينا له او اعم او اخص
لا لانه اعم من المعرف لانه قاصر عن افادة التعريف فانه المقصود
من التعريف اما تصور حقيقة المعرف فان كل شرط ...

او امتيازه عن جميع ما عداه والاعم من الشيء لا يفيد شيئا منهما ولا سبيل الى الاخص لكونه اخفى منه لانه اقل وجودا في العقل فان وجود الخاص في العقل

ومعاند



ومعاند للعام فهو شرط ومعاند للخاص ولا ينعكس
وما يكون شرطه ومعانداته اكثر يكون وقوعه في العقل
اقل وما هو اقل وجودا في العقل فهو اخفى عند العقل
والمعرف لا بد ان يكون اجلى من المعرف ولا الى انه مباين
لان الاعم والاخص لما لم يصلحا للتعريف مع قربهما
الى الشيء فالمباين بطريق الاولى لانه في غاية البعد عنه
فوجب ان يكون المعرف مساويا للمعرف في العموم والخصوص
وكلما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف وبالعكس
وما قد وقع في عبارة القوم من انه لا بد وان يكون
جامعا ومانعا او مطردا او منعكسا راجع الى ذلك
فان معنى الجمع ان يكون المعرف متناولا لكل واحد من
افراد المعرف بحيث لا يشذ منها فرد وهذا المعنى
ملازم للكلية الثانية القائلة كلما صدق عليه المعرف
ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء من اغيار
المعرف وهو ملازم للكلية الاولى والاطراد

الفصل الثالث في [illegible]

التلازم في الثبوت اى متى وجد المعرف وجد المعرف
وهو عين الكلية الاولى والانعكاس التلازم في
الانتفاء اى متى انتفى المعرف انتفى المعرف وهو
ملازم للكلية الثانية فانه اذا صدق قولنا كلما
صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف فكلما لم يصدق
عليه المعرف لم يصدق عليه المعرف وبالعكس قال
المعرف اما حد او رسم وكل منهما اما تام او ناقص
فهذه اقسام اربعة فالحد التام ما يتركب من الجنس
والفصل القريبين كتعريف الانسان بالحيوان الناطق
اما تسميته حدا فلانه في اللغة المنع وهو لاشتماله
على الذاتيات مانع من دخول الاغيار الاجنبية
فيه واما تسميته تاما فلذكر الذاتيات فيه بتمامها
والحد الناقص ما يكون بالفصل القريب وحده او
وبالجنس البعيد كتعريف الانسان بالناطق او
بالجسم الناطق اما انه حد فكما ذكر واما انه ناقص

فلتحذف



فلحذف بعض الذاتيات عنه والرسم التام ما يتركب
من الجنس القريب والخاصة كتعريف الانسان بالحيوان
الضاحك اما انه رسم فلان رسم الدار اثرها ولما
كان تعريفا بالخارج اللازم الذي هو من اثار الشيء
فيكون تعريفا بالاثر واما انه تام فلمشابهته الحد
التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر
مختص بالشيء والرسم الناقص ما يكون بالخاصة
وحدها او بها وبالجنس البعيد كتعريف الانسان
بالضاحك او بالجسم الضاحك اما كونه رسما
فلما مر واما كونه ناقصا فلحذف بعض اجزاء
الرسم التام عنه لا يقال ههنا اقسام اخر وهو
التعريف بالعرض العام مع الفصل او مع الخاصة
او مع بالفصل مع الخاصة لانا نقول انها لم يعتبروا
هذه الاقسام لان الغرض من التعريف اما التمييز
عن كل ما عداه او الاطلاع على الذاتيات والعرض العام

الصواب
ان المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص
لكنه اقوى من الخاصة وحدها
والمركب من العرض العام والفصل حد ناقص
لكنه اكمل من الفصل وحده
والمركب من الفصل والخاصة حد ناقص
وهو اكمل من العرض العام والفصل
سيد السند

لايفيد شيئا منهما فلافائدة في ضمه مع الفصل
والخاصة واما المركب من الفصل والخاصة فالفصل
فيه يفيد التميز والاطلاع على الذاتي ولاحاجة الى ضم
الخاصة اليه وان كانت مفيدة للتميز لان الفصل
افاده مع شيء اخر وطريق الحصر في الاقسام الاربعة
ان يقال التعريف اما بمجرد الذاتيات فاما ان يكون
بجميع الذاتيات وهو الحد التام او ببعضها وهو
الناقص وان لم يكن بمجرد الذاتيات فاما ان يكون
بالجنس القريب والخاصة وهو الرسم التام او بغير ذلك
وهو الرسم الناقص قال ويجب الاحتراز عن
تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة اقول
اخذ ان يبين وجوه اختلال التعريف ليحترز عنها
وهي اما معنوية او لفظية اما المعنوية فمنها تعريف
الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة اي يكون العلم
باحدهما مع العلم بالاخر والجهل باحدهما مع الجهل

فمنها

بالاخر



بالاخر كتعريف الحركة بما ليس بسكون فانهما في المرتبة
الواحدة من العلم والجهل فمن علم احدهما علم الاخر او
جهل احدهما جهل الاخر والمعرف يجب ان يكون اقدم
معرفة لان معرفة المعرف علة لمعرفة المعرَّف والعلة
متقدمة على المعلول ومنها تعريف الشيء بما يتوقف
معرفته عليه بمرتبة واحدة ويسمى دورا مصرحا
او بمراتب يسمى دورا مضمرا ومثالهما ظاهر في الكتاب
في الكتاب واما الاغلاط اللفظية وانما يتصور
اذا حاول الانسان التعريف لغيره وذلك بان
يستعمل في التعريف الفاظا غير ظاهرة الدلالة بالنسبة
الى ذلك الغير فيفوت غرض التعريف كاستعمال الفاظ
الغريبة الوحشية مثل ان يقال النار اسطقس
فوق الاسطقسات وكاستعمال الالفاظ المجازية
فان الغالب مبادرة المعاني الحقيقية الى الفهم
وكاستعمال الالفاظ المشتركة فان الاشتراك

واما الاختلالات اللفظية

م١٤٧

مخل لفهم المعنى المقصود نعم لو كان للسامع علم
بالالفاظ الوحشية اذا كان هناك
قرينة دالة على المراد جاز
استعمال عد

King Saud University 1957
Copyright © King Saud University